مؤسسة سامي علي الجفالي الأهلية
SAMI ALI ALJUFFALI FOUNDATION

أولويات المنح
في مجالات التنمية
في المملكة العربية السعودية

1445هـ

يمنع نسخ أو استعمال جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيها التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ، المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى ٢٠٢٤ / ١٤٤٥هـ
(الأراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة)
مؤسسة سامي علي الجفالي الأهلية
أولويات المنح في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية
رقم الإيداع: ١٤٤٥/١٧٩٠٥ - تاريخ ١٤٤٥/٠٨/١٩هـ
ردمك : ٩ - ٩٩٣٥ - ٠٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
جميع الحقوق الفكرية والطباعة محفوظة
المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف: ٥٣٠٣ ٥٤٥ ٥٣ +٩٦٦
بريد إلكتروني : Info@saj.org.sa

المحتويات

المخلص التنفيذي 04

الفصل الأول: مقدمة 06

- الأهداف – المنهجية - النطاق 07

الفصل الثاني الدراسات السابقة 09

- استعراض ملخصات الدراسات السابقة 10
- خلاصة الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمنح التنموي 26

الفصل الثالث: نتائج تحليل المجالات والبرامج التنموية 29

- نتائج المجالات والبرامج وأسماء المؤسسات المانحة 30

الفصل الرابع : التوصيات 36

قائمة المراجع 39

الملخص التنفيذي

نُفذت الدراسة بالتعاون بين مركز مداد الدولي لتطوير العمل الخيري، ومؤسسة الشيخ سامي بن علي الجفالي الأهلية، وهي عبارة عن دراسة مكتبية تهدف إلى توجيه المنح الخيري في الاتجاه المناسب الذي يتوقع أن ينتج عنه أعلى منسوب من الثمار اليانعة والأثر الاجتماعي العالي. وذلك من خلال رصد وتقييم أولويات المنح في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية، بتتبع واستقراء ما نُشر من الدراسات والأبحاث والإحصائيات والتقارير ذات العلاقة، ثم تصنيفها بحسب مجالات العمل التنموي ومستوى التغطية للمناطق الجغرافية والفئات المستهدفة والفئات العمرية، وتحديد الفجوات والاحتياجات التنموية ذات الأولوية، وتقديم مقترح لأوليات المنح في مجالات التنمية.

الدراسة عبارة عن مسح مكتبي شامل يغطي كل ما تم الوصول اليه من دراسات وإحصائيات تتعلق بالمؤسسات المانحة والأوقاف الخيرية تغطي مجالات المنح التنموي وأنشطتها ومبادراتها في المملكة العربية السعودية، للخمس السنوات الماضية (٢٠١٦ -٢٠٢٣).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند الى المسح المكتبي والتحليل العلمي لمحتوى الأدبيات المتوفرة، واستخدمت لذلك منهج التحليل الموضوعي لمحتوى للأدبيات في النطاق الموضوعي والزمني والجغرافي للدراسة، والذي نتج عنه تقديم خلاصات وملخصات وإحصائيات تسهم بفعالية في تحقيق أهداف الدراسة.

جمعت الدراسة (٢٩) من الأدبيات المتنوعة ، صلح للتحليل منها عدد (١٠)دراسات ، وعدد من التقارير السنوية من (٤٥) مؤسسة مانحة، مع التركيز على التقارير للسنتين الأخيرة، ثم تم تحليلها، والخروج بعدد برنامج متنوعة في مختلف المجالات.

ولتقييم نتائج اهتمام المانحين بدعم مجالات المنح، واستخراج الفجوة في المجالات والبرامج، تم تصميم مصفوفة تضم المتغيرات: المؤسسة، مجال المنح التنموي، البرامج التي يتضمنها كل مجال، عدد المؤسسات المانحة المشاركة في دعم كل برنامج ، أسماء المؤسسات المانحة.

تم تصنيف البرامج من حيث قوة الاهتمام بالدعم وضعفه من قبل الجهات المانحة الى اربع فئات : برامج ذات اهتمام مرتفع جدا، وبرامج ذات اهتمام مرتفع الى حد ما ، وبرامج ذات اهتمام ضعيف ، وبرامج ذات اهتمام ضعيف جدا

أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

١٢ مجالات العمل التنموية

٨٢ تصنيف

٧٨٥ برنامج

مجالات العمل التنموي:

خدمة المجتمع	مجال البحوث والدراسات
المجال الاقتصادي	مجال الثقافة والترفيه
مجال الإغاثة	مجال الإعلام والتقنية
مجال الصحة	مجال البيئة
مجال الدعوة	مجال التنمية
مجال التعليم	ومجال دعم المنظمات غير الربحية

ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- الاهتمام بالمجالات التي تحتاج الى تركيز في الجهود وهي مجالات: الثقافة، والشباب، والطفل، والإعلام، والتقنية، والبيئة، والتطوع. ثم إعادة النظر في استراتيجية تفعيلها في ضوء التوجهات التنموية الحديثة للمملكة ورؤية ٢٠٣٠
- بناء قدرات المانحين والمؤسسات غير الربحية في مجال إدارة وتخزين ومعالجة واستثمار وتداول البيانات لدعم اتخاذ قرارات المنح وفق آليات دقيقة ومحددة.
- الاستفادة من الخبرات العالمية في نقل وتوطين تجارب عالمية مميزة في مجال المنح التنموي.

بعد استعراض النتائج التفصيلية والعامة، تقترح الدراسة التوصيات التي ترى أنه في حال الأخذ بها سوف تتحقق الأهداف التي قامت من أجلها الدراسة، ومن أهمها ما يأتي:

- توصي الدراسة بالاهتمام بدعم البرامج التي أظهرتها الدراسة بمستوى ضعيف وضعيف جدا، وذلك من خلال إعادة النظر في تقييم البرامج وفق سياسات المنح للمؤسسات المانحة، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومراعاة تحقيق منفعة أكبر وشمولية أكثر، من حيث فئات المستفيدين والنطاق الجغرافي، وتلك البرامج تم تصنيفها ضمن التصنيفات التالية:

البرامج الاجتماعية والإغاثية

المساعدات الإغاثية، رعاية كبار السن، تفقد أحوال المدينين، الأضاحي، محاربة الهدر في الطعام، دعم مشروعات الإسكان.

برامج الدعوة والتوعية الدينية

رحلات الحج والعمرة، الرحلات العلمية، الملتقيات العلمية

البرامج الطبية والرعاية الصحية

التدريب الطبي، المشاريع الطبية، الرعاية النفسية للمرضى، الرعاية المنزلية، التوعية الصحية.

برامج تطوير التعليم والترجمة والتأليف

المنح الدراسية، رعاية وتكريم المتميزين والمبدعين، الترجمة، تحقيق وطباعة الكتب، الموسوعات العلمية.

الدراسات والبحث العلمي

إنشاء كراسي بحثية، دراسات العمل الخيري، دراسات الشباب.

برامج التقنية والإعلام

برامج التحول الرقمي، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، البرامج الإعلامية المتنوعة، المنصات التعليمية، المواقع الإلكترونية.

البرامج الثقافية والتوعوية

برامج خاصة بالشباب والفتيات، الملتقيات العامة، المعارض المتنقلة

١٣ برنامج ذات اهتمام عالي جدًا

تدعمها (١٩٢) مؤسسة مانحة بمعدل (١٥) مؤسسة تشترك في دعم كل برنامج ، وعلى رأس تلك البرامج: المساعدات العينية، والخدمات الطبية، مساعدات مالية، والمساجد بناء وصيانة ورعاية، مشاريع الإسكان، والتدريب والتطوير المهاري، وتعليم وتحفيظ القرآن ، والتأهيل لسوق العمل.

١١ برنامج ذات اهتمام عالي

تدعمها (٦٩) مؤسسة مانحة بمعدل (٦) مؤسسات تدعم كل برنامج ، وعلى رأسها البرامج : التربية ، وخدمة ذوي الإعاقة، وتأسيس الجمعيات، والتخطيط والتطوير الإداري، والجوائز والمسابقات الثقافية، الكتب والمكتبات والمجلات، خدمات السجناء وأسرهم

٢٦ برنامج ضعيف

تدعمها (٦٩)مؤسسة (أيضا)، بمعدل (٣) مؤسسات مانحة تشترك في دعم كل برنامج، وعلى رأسها البرامج : التدريب الطبي، التعليم، محطات تحلية المياه وبناء الخزانات، خدمات جائحة كورونا، مشاريع طبية، مشاريع تقنية، القرض الحسن، المنح الدراسية، رعاية وتكريم المتميزين والمبدعين، دعم الأوقاف.

٣١ برنامج ضعيف جدًا

تدعمها (٣١) مؤسسة مانحة، بمعدل (١) مؤسسة تدعم كل برنامج على حدة، وعلى رأس تلك البرامج: الرعاية المنزلية، التوعية الصحية، الألعاب، التحول الرقمي، برامج إذاعية، الملتقيات، برامج إعلامية، برامج تلفزيونية، التدريب، حلقات تلفزيونية، وصيانة الأجهزة.

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تولي اهتماماً بالغاً بمجالات التنمية المستدامة في القطاع غير الربحي، حيث تبرز أهمية المنح التنموي كأداة رئيسية تسهم في تحقيق التقدم والاستدامة، والذي يُعتبر انعكاسا لتفاني القطاع غير الربحي في تعزيز الرفاهية وتطوير المجتمع.

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف أولويات المنح في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية، بغية توجيه المساعي وتحديد الخطط المستقبلية لتعزيز العمل في القطاع غير الربحي وإعادة ضبط البوصلة نحو تحقيق أقصى قدر من تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتعتمد الدراسة على الأدبيات المتوفرة من دراسات وأبحاث وتقارير وغيرها من أنواع الإنتاج المعرفي التي تهتم بالمنح التنموي، من خلال منهجياتها وتحليلاتها وتوصياتها المتعلقة بمختلف جوانب المنح، بدءًا من اتجاهاتها وانتهاءً بسياساتها ومعاييرها.

وتعتبر الدراسة محاولة جادة لاستكشاف الفرص وتحديد العقبات وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومستهدفات رؤية ٢٠٣٠. ومعها يأمل الفريق البحثي أن تكون الدراسة إضافة قيِّمة لمجال المنح التنموي وتعزيز فعالية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لمركز مداد الدولي للأبحاث والدراسات على إعداد هذه الدراسة.

وصف الدراسة

دراسة مكتبية تهدف إلى رصد وتقييم أولويات المنح في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية من خلال ما نُشر من دراسات وأبحاث خلال الخمس السنوات الماضية، وتصنيفها بحسب مجالات العمل التنموي ومستوى التغطية للمناطق الجغرافية والفئات المستهدفة والفئات العمرية، وتحديد الفجوات والاحتياجات التنموية ذات الأولوية، وتقديم مقترح لأولويات المنح في مجالات التنمية، بهدف مساعدة المؤسسة في توجيه المنح الخيري في الاتجاه المناسب الذي يتوقع أن ينتج عنه ثمار يانعة مباركة بمشيئة الله وتوفيقه.

أهداف الدراسة

١ تصنيف مجالات المنح تصنيفًا موضوعيًّا، يغطي جميع المبادرات والمشاريع الخيرية.

٢ بيان برامج المنح التي يشملها كل مجال من مجالات المنح.

٣ استعراض أبرز المبادرات والمشاريع تحت كل برنامج من برامج المنح.

٤ تحديد برامج المنح ذات الأولوية، والأكثر احتياجًا للدعم.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في الأمور الآتية:

١. يُتوقع أن تكون الدراسة بمشيئة الله وثيقة ذات موثوقية كبيرة تستند إلى الأدبيات الحديثة المنشورة في مجال المنح الخيري والأوقاف المانحة، والتي سوف تساهم في بناء توجه استراتيجي واضح المعالم يساعد صناع القرار في استكشاف الواقع الحالي لمجالات المنح وأبعاده وتأثيراته على مستوى الأفراد والمجتمع.

٢. تساهم الدراسة في تحديد الفجوات والثغرات التي تعتري عملية المنح التنموي، من حيث: مجالات التغطية وأولوياتها ومستهدفيها وفئاتهم واقع المنح الحالي بتفاصيله وأبعاده، والتعرف على اتجاهاته المستقبلية.

٣. سوف تسهم في رصد وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية العالية والتي سوف تكون بمثابة البوصلة التي تساعد في توجيه قرار المنح لدى المؤسسات المانحة.

٤. تعتبر الدراسة مواكبة علمية مدروسة للمتغيرات التنموية الكبرى الجارية في البلد، والتي تشكل تحديات حقيقية أمام صناع قرارات المنح التنموي، والمتمثلة بمدى المساهمة الفعالة في مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومستهدفاتها، وحجم مساهمة القطاع المانح في النتاج الإجمالي الكلي.

نطاق الدراسة:

النطاق الموضوعي

١. الدراسة عبارة عن مسح مكتبي شامل للدراسات الحديثة للدراسات والإحصائيات الرسمية والتقارير المنشورة في الأعوام الخمسة الماضية.

٢. تغطي كل ما يتم الوصول اليه من دراسات وإحصائيات تتعلق بالمؤسسات المانحة والأوقاف الخيرية.

النطاق الجغرافي

الدراسة تغطي مجالات المنح التنموي وأنشطتها ومبادراتها في المملكة العربية السعودية.

النطاق الزمني

تغطي الدراسة سبع سنوات ماضية (٢٠١٦ -٢٠٢٣).

منهجية الدراسة وأدواتها:

١

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند الى المسح المكتبي والتحليل الموضوعي لمحتوى الدراسات والأبحاث والتقارير والإحصائيات الحديثة والمتعلقة بمجالات المنح في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام ٢٠١٩

٢

ركزت الدراسة على الدراسات والأبحاث والإحصائيات المنشورة في مجال المنح التنموي لدى المؤسسات المانحة والأوقاف في المملكة العربية السعودية

٣

تقديم ملخص يتضمن الأهداف وأهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالمنح التنموي في كل دراسة وتقرير.

٤

تم حصر عدد مجالات المنح التنموي والخروج بعدد ١٢ مجال هي: خدمة المجتمع، المجال الاقتصادي، مجال الإغاثة، مجال الصحة، مجال الدعوة، مجال التعليم، مجال البحوث والدراسات، مجال الثقافة والترفيه، مجال الإعلام والتقنية، مجال البيئة، مجال التنمية، ومجال دعم المنظمات غير الربحية.

٥

تم جمع تقارير خمسة وأربعين مؤسسة مانحة، وتم تحليلها، والخروج بعدد (٢٥) برنامج من التقارير المؤسسات المانحة، وتم حصر أكثر من ٧٠٠ برنامج متنوعة في مختلف المجالات.

٦

تم بناء مصفوفة أمام كل مؤسسة تتضمن: اسم المؤسسة المانحة تصنيف البرنامج، ومجال البرنامج، وأهداف البرنامج، والمستفيدين، وشركاء التنفيذ

مراحل الدراسة:

تم العمل في الدراسة وفق المراحل التالية

هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول على الترتيب الآتي:

- **الفصل الأول:** مقدمة تمهيدية، وفيها أهداف الدراسة ومنهجيتها ونطاقها.
- **الفصل الثاني:** استعراض الدراسات السابقة، وإعداد خلاصة لها بما يتفق مع أهداف الدراسة.
- **الفصل الثالث:** نتائج تحليل المجالات والبرامج التنموية، وفيه يتم استعراض مجالات العمل التنموي والبرامج المقدمة من المؤسسات المانحة، شاملة لأعداد وأسماء تلك المؤسسات بالتفصيل.
- **الفصل الرابع:** النتائج العامة وتوصيات الدراسة.

استعراض
الدراسات السابقة

أولا: الدراسات والأبحاث

لغرض تحقيق أهداف الدراسة في رصد وتقييم أولويات المنح في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية، تم الرجوع الى الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالمنح التنموي المنشورة في المملكة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٣، وقد تم ترتيب الدراسات بحسب الزمن من الأحدث الى الأقدم، فجاءت النتائج مفصلة فيما يأتي.

بلغ مجموع الأدبيات التي تم جمعها (٢٣) ما بين دراسة وتقرير وإحصائية، مرفق قائمة بتلك الأدبيات ، وبعد مراجعتها تبين أن المتوافقة مع أهداف الدراسة (٨) دراسات وهي على النحو التالي:

١. دراسة اتجاهات المنح للمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة، في المملكة العربية السعودية - دراسة وصفية ميدانية:

الموضوع العام للدراسة رصد وتقييم اتجاهات المنح التنموي لدى المؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة في المملكة العربية السعودية، من خلال: التعرف على مكونات واستراتيجيات واتجاهات المنح، ومجالاته التفصيلية، وتصنيفها بحسب مجالات العمل التنموي والشرائح المستهدفة وفئاتها العمرية، وتسليط الضوء على مستوى تغطية اتجاهات المنح التنموي للمناطق الجغرافية والفئات المستهدفة والفئات العمرية، ثم التعرف على آليات سير عمليات المنح من خلال منظومة المعايير والأساليب والسياسات والشروط والإجراءات المعمول بها لدى المؤسسات والأوقاف المانحة بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى رصد وتقييم اتجاهات المنح التنموي لدى المؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة في المملكة العربية السعودية.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

- دراسة وصفية ميدانية اعتمدت على المسح الشامل للمؤسسات والأوقاف المانحة خلال عام ٢٠٢١، واعتمدت أدوات البحث؛ الاستبيان والمقابلات، واستهدفت نشاط الجهات المانحة خلال عام ٢٠٢١، فتم المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمكون من (١٢٠) جهة، شارك في تعبئة الاستبيان عينة بلغت (٥٨) جهة بين مؤسسة مانحة ووقف مانح في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.
- ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة: قدمت الدراسة تعريفا للمنح التنموي في المملكة العربية السعودية على أنه : « تلك العوامل والمتغيرات المعاصرة والمستقبلية التي تؤثر على قرارات وسلوك الجهات المانحة، في توجيه مصارف المنح التنموي باتجاه برامج ومشاريع التنمية المجتمعية، مصنفة بحسب مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتقنية وغيرها من المجالات التنموية في المملكة العربية السعودية.»
- أكدت الدراسة أن أغلب الجهات المشاركة في الدراسة من المؤسسات المانحة، وقليل من الأوقاف المانحة، تركز أكثر من نصف مراكزها الرئيسة في منطقة الرياض.
- بلغت الجهات المانحة كبيرة الحجم -بحسب تقسيم الدراسة - ما يقارب من نصف

الجهات المشاركة في الدراسة

- شمل نطاق نشاط الجهات المانحة جميع مناطق المملكة العربية السعودية.
- شهدت الجهات المانحة ارتفاعًا مطردًا في التأسيس منذ عام (١٤٢١هـ) حتى عام (١٤٤٠هـ)، ثم ظهر تراجع ملحوظ خلال السنوات ما بعد العام (١٤٤١هـ) مقارنة بنفس الفترة الزمنية التي سبقتها.
- ما يقارب نصف الجهات المانحة لديها خطط استراتيجية مكتملة ومفعلة؛ مع توفر مكونات التوجه الاستراتيجي بدرجة مقبولة.
- الغالبية العظمى من الفئات المستهدفة من قبل الجهات المانحة كانت من: الفقراء والمحتاجين، طلبة العلم، الأيتام، المطلقات والأرامل، الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة. ويستفيد من المنح التنموي -في الغالب- جميع الفئات العمرية من الأطفال، والشباب، والمسنين.

بلغ عدد مجالات المنح التنموي (١٤) مجالًا، مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: هي المجالات التي تحظى برعاية ودعم مناسبين من قبل الجهات المانحة؛ مع قدر مناسب من التنوع والشمول، رغم التفاوت النسبي في دعم المشاريع والأنشطة في هذه المجالات، ويشمل ثمان مجالات هي: المجال الاجتماعي، المجال الشرعي، مجال رعاية الأسرة، مجال الشباب، مجال الرعاية الصحية، المجال التعليمي والأبحاث والدراسات، المجال الإداري، المجال الاقتصادي.

القسم الثاني: يشمل ست مجالات، وهي المجالات التي تحظى بنسبة أقل من الدعم والتبني من قبل الجهات المانحة، وربما يعود ذلك لعدم موافقتها لمجالات التركيز لبعض الجهات، وتلك المجالات هي: المجال الثقافي، مجال الطفل، المجال الإعلامي، مجال التقنية، والمجال البيئي، ومجال التطوع. وتؤكد الدراسة حاجة هذه المجالات إلى مزيد من الرعاية والاهتمام.

أكدت الدراسة أن الكثير من معايير منظومة المنح التنموي، والشروط، والسياسات، والإجراءات، والأساليب المتبعة في الجهات المانحة، قد نالت درجة (جيد جدًا) من التوافق والتطبيق من قبل الجهات المانحة؛ ومع ذلك يتطلب الكثير منها إلى إعادة تقييم كامل وتطوير؛ لضمان أداء أفضل مستقبلًا.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة

١. مراجعة التوجه الاستراتيجي لدى بعض الجهات المانحة؛ لتحقيق الشمول والتوازن في التخطيط الاستراتيجي مستقبلًا؛ بحيث يستوعب مختلف المجالات التنموية.

٢. تعزيز ودعم المشاريع والأنشطة في المجالات التنموية، التي أظهرت نتائجها أداءً جيدًا نسبيًا، وهي المجالات الاجتماعية، والشرعية، ورعاية الأسرة، والرعاية الصحية، والتعليم، والأبحاث والدراسات، والمجال الإداري والاقتصادي، وإعادة تقييمها بحسب الأولوية والاحتياج المجتمعي، وبما يتواكب مع التوجهات التنموية الحالية في المملكة العربية السعودية.

٣. توجيه الجهات المانحة بمراجعة مشاريع وأنشطة جميع المجالات التنموية، والتي أظهرت النتائج التدني النسبي في دعمها، وهي مجالات: الثقافة، والشباب، والطفل، والإعلام، والتقنية، والبيئة، والتطوع. ثم إعادة النظر في استراتيجية تفعيلها في ضوء التوجهات التنموية الحديثة للمملكة ورؤية ٢٠٣٠.

٤. مراجعة منظومة من المعايير، والشروط، والسياسات، والإجراءات، وأساليب المنح التنموي، والخروج بمنظومة شاملة يمكن الاعتماد عليها مستقبلًا بما يواكب التوجه التنموي الجاري في البلد.

٥. عمل خطة شاملة بالاشتراك مع ممثلي الجهات المانحة؛ لمراجعة جميع المجالات وأنشطتها ومشاريعها.

٢. دراسة منظومة المنح بالمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة بالمملكة العربية السعودية ، وهي دراسة ميدانية غير منشورة، نفذها المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، مقدمة لمجلس المؤسسات الأهلية في عام ٢٠٢٣

الموضوع العام للدراسة:

هدفت الدراسة إلى: تعريف منظومة المنح وإيضاح مكوناتها من خلال رصد وعرض (١٠) نماذج لمنظومات منح متنوعة لمؤسسات أهلية وأوقاف مانحة، وبيان أساليب تخطيط وإدارة منظومة المنح، وقياس مستوى التوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، ثم رسمت خارطة طريق للجهات المانحة الناشئة تتضمن أساليب بناء واستخدام منظومة المنح.

أهداف الدراسة:

إيضاح مكونات ومفاهيم منظومة المنح، من خلال رصد وعرض (١٠) نماذج لمنظومات منح متنوعة لمؤسسات أهلية، وتحليل نماذج المنظومة المرصودة، وبيان أساليب تخطيط وإدارة منظومة المنح لدى الجهات المانحة، ورسم خارطة الطريق بتقديم خلاصة تنفيذية بأساليب بناء واستخدام المنظومة من قبل المؤسسات المانحة الناشئة.

المنهجية المتبعة في الدراسة: اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المسح المكتبي للأدبيات المتوفرة في مجال المنح، واستندت الدراسة في قياس مدى توافق الجهات المانحة مع رؤية ٢٠٣٠ على البعد الثالث من الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني في مرحلته الثانية (٢٠١٥-٢٠٢٥)، واعتمدت الدراسة الميدانية على أسلوب المقابلة لاستخلاص الإجابات من الخبراء الممثلين للجهات المانحة.

أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

قدمت الدراسة تعريفا لمفهوم منظومة المنح التنموي المتعلق بالجهات المانحة على أنها: « مجموعة إجرائية متكاملة من الأدوات الإدارية التي تبنى بناء محكما لمساعدة الجهات المانحة على ضبط عملية المنح بغرض تحقيق شروط المانحين وفق أفضل الممارسات وبالتزام معايير الحوكمة، أملا في الوصول الى تعظيم أثر المنح المنشود في المجتمع. ولها أربع مكونات هي: السياسات، والمعايير، والإجراءات، والشروط». وقدمت تعريفا لمكونات منظومة المنح التنموي في المملكة العربية السعودية وهي :

سياسات المنح:

« المبادئ والمحددات العامة والرؤى الضابطة، وإطار العمل التنفيذي الذي يحدد سلوك الجهات المانحة باتجاه تركيز وتنظيم عمليات دعم البرامج والمشاريع المدعومة وفقا لرسالة الجهة المانحة لضمان تحقيق أهدافها بفعالية، وينشأ عنها معايير وشروط وإجراءات المنح ومساراته».

معايير المنح:

« المقاييس الموزونة التي تضعها الجهة المانحة بغرض المفاضلة في الأهمية بين المشاريع المُقدمة إليها من قبل الجهة الشريكة، وتتضمن مجموعة من الخصائص التي يتم الاحتكام اليها بشكل متكرر، وتشمل معايير قبول الجهة المتقدمة والمشروع المطلوب دعمه».

شروط المنح:

« الحد الأدنى من المتطلبات التي يلزم تحقيقها أو توفيرها بشكل كامل من قبل الجهة المستفيدة، للنظر في إمكانية قبول الطلب أو رفضه من قبل الجهة المانحة». وعادة ما ترتبط بالمنصات الإلكترونية المخصصة للمنح، ومن خلالها تعرف الجهة المستفيدة كافة التفاصيل اللازمة لتقديم الطلب».

إجراءات المنح:

«هي الخطوات التنفيذية لمجموعة العمليات التي تؤدي إلى تنفيذ المنح بكفاءة وفعالية. وتتكون من سلسلة متصلة ومتناسقة من الخطوات التنفيذية متزامنة بتوضيح تفصيلي للمهام والصلاحيات المسندة للمسئولين عن التنفيذ، سواء في الجهة المانحة أو الجهة المستفيدة، وغالبا ما يصدر بذلك ما يسمى بالدليل الإجرائي».

أكدت الدراسة أن الجهات المانحة تعتمد بنسبة كبيرة على كوادرها المحلية، ويقتصر اعتمادها على الجهات الخارجية على بعض النواحي مثل تحكيم المخرجات التي تنتجها فرق العمل لاسيما في جوانب الأنظمة واللوائح.

كشفت الدراسة عن وجود احتياج للتركيز بشكل أكبر على بعض الأهداف الاستراتيجية التي تضمنها البعد الثالث من الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني.

خرجت بخارطة طريق وهي بمثابة الدليل المرشد للجهات الناشئة مكونة من عدد من النقاط تتعلق بالنواحي القانونية والنظامية، والناحية الاستراتيجية.

من أهم النقاط التي ركزت عليها خارطة الطريق من الناحية الاستراتيجية؛ تحديد أهداف

استراتيجية تتضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن الناحية الإجرائية: اختيار ما يناسب وضعها من مكونات منظومة المنح التي تضمنتها الدراسة.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ووضعت الدراسة جملة من التوصيات العامة لتأخذ بها الجهات المانحة الناشئة من بينها:

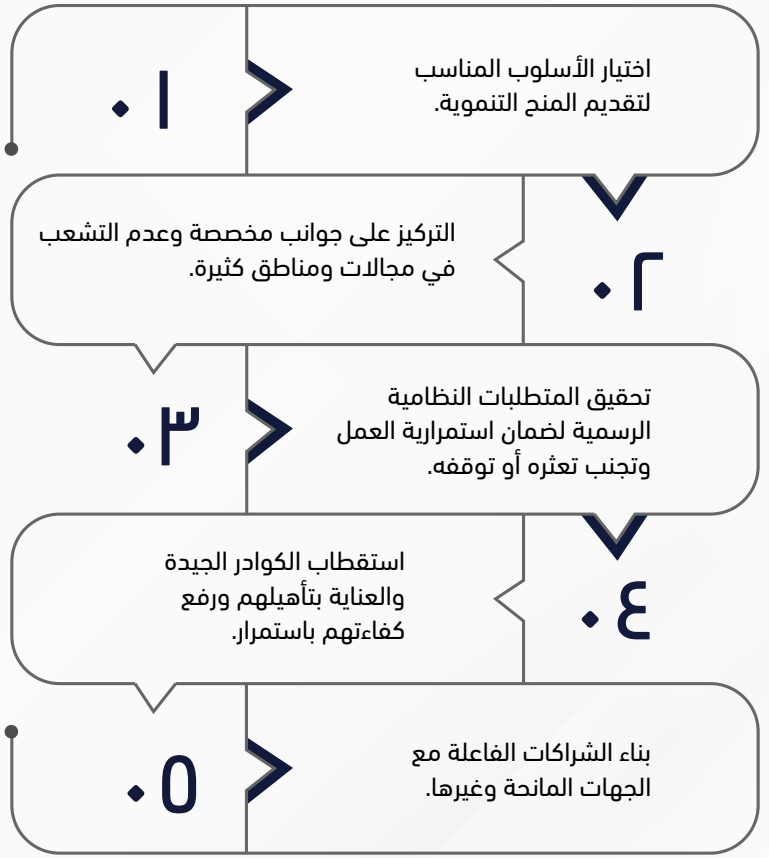

٣. دور الأوقاف في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية حول مساهمة الأوقاف في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، نشرها مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، سبتمبر ٢٠٢١.

مقدمة الدراسة:

اعتمدت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويعد الجدول برنامج عمل للأشخاص والكوكب ككل ويهدف إلى تحقيق الازدهار والسلم والشراكة. وعلى صعيد آخر، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ في العام ذاته بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد وتعزيزه ومن ثم تحسين الرفاهية للعامة. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والشاملة وكذلك بلوغ أهداف رؤية ٢٠٣٠ وضع شامل وإيجاد حلول مبتكرة تساعد على دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا ، فضًلا عن تحقيق التوازن بين هذه المجالات.

ويتصف قطاع الأعمال الخيرية والمجتمع المدني بأنهما من العوامل المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يتوقع أن تزيد رؤية ٢٠٣٠ من حجم القطاع غير الربحي بما يتجاوز ١ إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي وكذلك زيادة نسبة مشروعات هذا القطاع مما يؤثر على إجمالي الناتج المحلي بنسبةٍ تتراوح من ٧٪ إلى ٣٣٪ بحلول عام٢٠٣٠.

أهداف الدراسة:

١. تقدير المساهمة التي يمكن للأوقاف في المملكة تقديمها لتمويل برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.
٢. توفير إطار مفاهيمي يمكن للأوقاف في المملكة العربية السعودية من خلاله التوافق مع برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.
٣. مناقشة التحديات التي يجب التغلب عليها في تحقيق التوافق بين برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.
٤. تقديم توصيات قابلة للتنفيذ يتبعها أصحاب المصلحة في الأوقاف للمضي قدما في مواءمة القطاع مع برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة للدراسة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة المقابلات المستفيضة التي أجريت مع أكثر من ٢٥ مشاركًا من الجهات العاملة في قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة:

تمثل أطر العمل الدولية والمعايير والمبادئ التوجيهية المعمول بها لضمان مواءمة أهداف التنمية الوطنية والدولية موارد هائلة لقطاع الأوقاف بهدف تعزيز مساهماته في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

يمكن تعزيز مساهمات قطاع الأوقاف في سبيل تحقيق هذه الأهداف من خلال تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة مواءمة القطاع ذاته مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية على ثلاثة محاور مختلفة:

- **الأول:** لابد أن تتماشى أهداف مؤسسات الأوقاف مع مبادئ التنمية الاجتماعية الأوسع والمضمنة حاليا في مع أهداف التنمية المستدامة وكذلك الأهداف المختلفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠.
- **الثاني** : يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المعمول بها على مشروعات الأوقاف بغية زيادة قدرتها وتعزيز دورها للمساهمة في تحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠.
- **الثالث:** ينبغي أن تستغل الاستثمارات بحد ذاتها بطريقة مستدامة مع الامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية المطبقة على الاستثمارات المسؤولة، بينما تستغل عوائد الوقف الاستثماري للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية ٢٠٣٠.

أكدت الدراسة ان المؤسسات غير الربحية تلعب دورًا مهمًا في المجتمعات الإسلامية خلال السنوات الماضية يتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في التنمية من خلال ما يُطلق عليه «الوقف أو الوقف الإسلامي».

يمكن تصنيف الأوقاف المعاصرة إلى عدة أنواع من أبرزها: الوقف القائم على أصول ووقف استثماري. ووقف مؤسسي أو مشروع اجتماعي.

توصلت الدراسة إلى أن المملكة قد أصبحت في عام ٢٠٢٠ موطنًا لأكثر من ١١٣,٠٠٠ مؤسسة وقفية تبلغ قيمة أصول الأوقاف بها ٢٣٥ مليار ريال سعودي بينما بلغ حجم الإنفاق السنوي في المجالات المواءمة لرؤية ٢٠٣٠ ٧,٤ مليار ريال سعودي ووصل هذا الإنفاق إلى ٦,١ مليار في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وذلك استنادًا إلى تحليل البيانات الأولية والثانوية الصادرة من الهيئات الحكومية والمطروحة في الدراسات القائمة على العينات.

لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ ، وأهداف التنمية المستمدة في المملكة العربية السعودية، توجد ثلاث مستويات من التحديات أمام الأوقاف المانحة هي:

١. تحديات في مواءمة الأهداف، بما في ذلك عدم وضوح دور القطاع غير الربحي والخيري مقارنة بالقطاعات الأخرى والصعوبات القانونية التي تواجهها في تعديل أهداف الأوقاف الحالية وضعف الحوكمة ومشاركة مجالس الإدارة في إعداد الاستراتيجيات وعدم توافر معلومات بشأن ترتيب الأولويات بالنسبة للمناطق المحلية.

٢. تحديات في مواءمة المشروعات، بما في ذلك عدم توافر معلومات بشأن «التجارب الناجحة» للمجتمعات المحلية والعوائق التي تعترض تغيير الإجراءات التنظيمية وثقافة المؤسسات فضلًا عن ندرة الموارد البشرية المتخصصة والوصول إلى الأدوات اللازمة لإدارة التأثير.

٣. تحديات في مواءمة الاستثمارات، بما في ذلك تفضيل الاستثمارات قليلة المخاطر والصعوبات القانونية التي تقف عائقًا أمام تغيير استثمارات الأوقاف الحالية والوصول إلى أدوات وخبراء الاستثمار المؤثرين، وتوافر فرص الاستثمار المؤثرة.

توصيات الدراسة:

أولا : التوصيات على المستوى الكلي:

التنسيق والترابط في السياسة العامة:

١. دور الأوقاف غير واضح أو مقتصر على الأعمال الدينية والخدمات الرعوية المحدودة.

٢. المرونة العالية التي تتمتع بها المؤسسات الوقفية، كونها مستقلة عن طلبات المتبرعين والرغبات الشعبية، تمكنها من الدعم والاستثمار في تجارب عالية المخاطرة وبعيدة المدى والمتعلقة بأهداف للتعامل مع القضايا المجتمعية الأكثر تعقيدا في التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠.

٣. يمكن لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن يبادر في وضع إطار عمل مشترك للسياسة العامة، استرشادا بدليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتساق السياسات من أجل

تحقيق التنمية المستدامة، للتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الأوقاف وتحديد دور الأوقاف في التنمية.

التمكين النظامي التشريعي:

- وجود أنظمة فعّالة ومرنة تراعي التطورات والواقع المعاصر وتسهل تطوير الأوقاف وتزيد من قدرتها على التأثير.
- بينما أحرزت المملكة تقدماً مشهوداً في لوائح القطاع الخاص لخلق اقتصاد مزدهر وأكثر تنوعاً فإن أنظمة الأوقاف لا تواكب هذا التطور.
- يمكن للهيئة العامة للأوقاف التعاون مع وزارة العدل لتبني عناصر الإطار التنظيمي المحددة في المبادئ الأساسية للتشغيل والإشراف الفعال للأوقاف الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية وهيئة الأوقاف الأندونيسية لبناء تشريعات أكثر مرونة وكفاءة مبنية على آراء شرعية معاصرة ومتطلبات الحوكمة والإدارة الرشيدة والتشجيع على التحلي بالشفافية عند تنفيذ الأعمال.

تشكيل لجنة لتعظيم أثر الأوقاف:

- يتطلع منسوبي القطاع الوقفي من الهيئة العامة للأوقاف أن تمارس دوراً قيادياً وتنسيقياً فيما يخص تعظيم الأثر المجتمعي للأوقاف وزيادة تأثيرها الإيجابي على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.
- نقترح على الهيئة انشاء لجنة رفيعة المستوى داخل مجلس الإدارة مكونة من علماء الشريعة والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى تمثيل أصحاب المصلحة في الجهات الوقفية تعنى اللجنة برصد التأثير المجتمعي للأوقاف وتقديم التوجيه بشأن القضايا التي يمكن ان تعزز من الدور المجتمعي للأوقاف.
- خلق حوافز مبنية على الأثر بالتعاون مع الجهات ذات العالقة كالهيئة العامة للزكاة والدخل.

تطوير بيانات وإحصائيات الأثر:

- انتقل موضوع تطوير القطاع غير الربحي إلى صدارة الأجندة الوطنية للمملكة العربية السعودية، لكنه ينصب على تركيز الحوارات والتوصيات على بناء القدرات التنظيمية والإدارية للمنظمات غير الربحية. في حين أن هذه الأبعاد مهمة إلا أنها تفترض توفُّر وسلامة المعلومات حول فرص التنمية المجتمعية.
- يأمل أصحاب المصلحة المشاركون في الدراسة من الهيئة العامة للإحصاء إلى تطوير لوحة عدادات بشأن مساهمة الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠ ، تشمل مجالات التنمية ومؤشراتها وتحتوي على بيانات العرض والطلب وفرص التأثير لكل مجال تنموي.
- من خلال إنشاء أنظمة جمع بيانات فعالة ، سيؤدي هذا إلى تجنب ازدواجية الجهود ومساعدة قطاع الأوقاف على التركيز على توفير برامج أكثر تأثيرا.

تطوير المعرفة حول استراتيجيات التأثير وأفضل الممارسات:

يمكن لمراكز الأبحاث الجامعية وبيوت الخبرة في المملكة تطوير مسار بحثي يتمحور حول التدخلات المؤثرة وعوامل النجاح في قضايا التنمية.

ثانيا: التوصيات على المستوى التنظيمي

١. إدراج قضايا التنمية المعاصرة ضمن أهداف الأوقاف .
٢. تحسين الحوكمة وإدارة الأثر في الأوقاف
٣. بناء القدرات من أجل التأثير
٤. إدراج أنظمة وتقنيات إدارة وقياس الأثر
٥. مواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠
٦. إقامة علاقات تفاعل بين قطاع الأوقاف والقطاعات المالية
٧. استخدام التقنية والابتكار

٤. المنح الخيري في المملكة العربية السعودية من الأبحاث والدراسات المنشورة، الاحتياجات والاستراتيجيات والأساليب ، دراسة مكتبية نفذها المركز الدولي للأبحاث والدراسات بالتعاون مع المسارات الرائدة، ومؤسسة عبد العزيز بن عبد الله الجميح (٢٠١٨)

الموضوع العام للدراسة:

البحث في الدراسات والأبحاث، التقارير، الأوراق العلمية الخاصة بالمؤتمرات والملتقيات ذات العلاقة، الأدلة والنماذج المتعلقة بالمنح الاستراتيجي، بالإضافة إلى تقارير وملخصات التجارب

المتعلقة بقياس الأداء المؤسسي في القطاع الخيري، بما يحقق أهداف الدراسة.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مجالات المنح لدى الجهات المانحة في المملكة العربية السعودية.
٢. التعرف على احتياجات المجتمع في المملكة العربية السعودية.
٣. بيان الفجوة بين الاحتياجات المجتمعية والمنح الخيري في المملكة العربية السعودية.
٤. التعرف على أساليب المنح لدى الجهات المانحة في المملكة العربية السعودية وخارجها.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة هو منهج المسح المكتبي، وذلك من خلال الاطلاع وتحليل مضمون ما توفر من مصادر معلومات تناولت موضوع المنح الخيري السعودي، مثل :

- تحليل مضمون رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبرنامج التحول الوطني فيما يتعلق بالقطاع غير الربحي، والدراسات والأبحاث التي تناولت بشكل مباشر موضوعات المنح والعمل الخيري السعودي.
- الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع العطاء الخيري في دول متفرقة.
- الأوراق العلمية المتعلقة بموضوع التوجهات المستقبلية التي تم طرحها في الملتقيات.
- التقارير المعلوماتية والإحصائية، التي قدمت معلومات ذات دلالات، تفيد في رسم التوجهات المستقبلية للعمل الخيري، وغيرها.
- بالإضافة الى دراسة بعض التجارب الدولية لمؤسسات خيرية مانحة؛ للاستفادة منها في موضوع آليات المنح. وغيرها.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

توصلت الدراسة الى تحديد (٨) قضايا متعلقة بالتوجهات الاستراتيجية للمنح الخيري و(٩) معايير لتحديد الأولويات لتقديم المنح الخيري، وهي:

التوجهات الاستراتيجية للمنح الخيري:

١. بناء القدرات الداخلية لمؤسسات القطاع الخيري.
٢. بناء القدرات الفنية لمؤسسات القطاع الخيري.
٣. بناء القدرات الخارجية لمؤسسات القطاع الخيري.
٤. التفعيل الحقيقي للشراكات والتعاون بين مؤسسات وجمعيات القطاع.
٥. تطوير وتنمية العمل التطوعي وتفعيل الطاقات الشبابية من خلال.
٦. بيئة المؤسسات الخيرية بيئة جاذبة للقدرات والجدارات.
٧. التركيز على مجالات جديدة في العمل الخيري، ذات اهتمام عالمي وتواكب المستجدات، منها الدراسات والبحوث والمعلومات.

معايير تحديد الأولويات لتقديم المنح الخيري:

١. يحقق التنمية في القطاع الخيري.
٢. يلبي الاحتياج الحقيقي للمستفيدين.
٣. توفر ميزانية لتبنيه برؤية استراتيجية.
٤. توجد خبرات سابقة يمكن الاستفادة منها.
٥. توفر شركاء في التخطيط والتنفيذ والتقييم.
٦. مشاريع واقعية ويمكن تنفيذها.
٧. وجود خبراء ومستشارين للمشروع/المجال.
٨. يتوفر دراسات تفصيلية ومعمقة حول الجدوى الاجتماعية للتنفيذ.
٩. الجهة الخيرية المتقدمة لدعم المشروع.

كما توصلت الدراسة الى جملة من النتائج العامة أهمها ما يأتي:

حاجة العمل الخيري إلى بناء قدراته المؤسسية، وتمكين الكوادر البشرية، من خلال تطوير مهاراته الفنية في مجال العمل الخيري، من خلال إكسابه المعرفة والتطبيق.

حاجة القطاع الخيري إلى المزيد من التحالفات والشراكات والتنسيق فيما بين مؤسساته؛

من أجل تحقيق العائد الأكبر على المستفيدين، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الطاقات الشبابية، من خلال تحفيز وتشجيع العمل التطوعي، بحيث يكون ذلك مبنياً على أسس مؤسسية وبيئة تنظيمية للعمل التطوعي.

ضرورة التركيز على بعض من المجالات الخيرية الحديثة مثل : الإعلام والعمل الخيري، دور العمل الخيري في البيئة، والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعمل الخيري، بالإضافة إلى الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي والأبحاث والدراسات الميدانية للعمل الخيري.

تبين من خلال النتائج أن أكثر المجالات اهتمامًا وتغطية في سياسات المنح لدى عينة من المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية هي: التعليم، التدريب، الفقراء والمساكين، رعاية الموهوبين، تعليم القرآن الكريم، البحث العلمي، رعاية الشباب، الدعوة، الوعظ والإرشاد، وغيرها.

أكدت الدراسة على الاهتمام بمساعدة الجهات المانحة للجهات والجمعيات الخيرية في تنويع وتعدد مصادر الدعم لديها، بما يخدم استقرارها مالياً، ويتم ذلك من خلال دعم مشاريع وبرامج وانشطة تجمع بين كونها ضمن اختصاصات الجهات المانحة، وبنفس الوقت تُشكل هذه المجالات احتياجا مجتمعيا تعتني فيه تلك الجمعيات.

تهتم بعض الجهات بتقديم الدعم لتأسيس أو تشغيل كيانات تابعة أو مستقلة، وهذا ما يُعرف بالدعم الموجه للجهة الخيرية، سواء كان في التأسيس أو التشغيل.

اعتمدت بعض الجهات المانحة على ما يُسمى بدعم التحدي المبني على اشتراط جمع مبالغ إضافية من مصادر أخرى، وهو قريب بدرجة كبيرة من الدعم الجزئي للمشاريع، ولكن هذا الدعم يكون لمصاريف التشغيل والتأسيس.

قسمت الدراسة الأسلوب المناسب لتقديم الدعم والمنح من الجهات والمؤسسات المانحة على ان يكون وفق ثلاث مسارات هي:

مسار الاستجابة: حيث يتم دعم المنظمات غير الربحية في النطاق الجغرافي للمؤسسة المانحة، مع إعطاء الأولوية للمنظمات التي تعمل بواحد أو أكثر.

مسار المنح الاستباقية: منح المشاريع التي تسعى إلى إيجاد حلول طويلة الأمد لمشكلات المجتمع.

مسار المنح الموجهة: حيث يتم تقديم المنح من خلال شراكات مع الجهات المانحة الأخرى أو المانحين الآخرين؛ لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم الخيرية، وتوفير احتياجات المجتمع.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي لا بد من مراجعتها والأخذ بها في موضوع تحديد مجالات المنح وأساليبه، وتحديد الاحتياجات المجتمعية، وهي:

- لا بد من الوقوف على جميع التوجهات والمقترحات التي خرجت بها الدراسات التي تضمنها هذا التقرير، وخصوصاً ما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م؛ من أجل قياس مدى وجودها وتحققها على أرض الواقع في القطاع الخيري السعودي، ومدى النقص فيها، ودورها في النهوض بالقطاع الخيري؛ مما يكون له الأثر الكبير في تنمية المجتمع المحلي، وسد الفجوات الموجودة.
- تنفيذ الدراسات التطبيقية الميدانية، التي تهدف إلى استشراف الاحتياجات المجتمعية وتوجهات المنح؛ مما يساعد ذلك في عقد مقارنة مع نتائج الدراسات التي تضمنها التقرير، وكذلك مع نتائج وخلاصة التقرير نفسه.
- ضرورة التنويع في الأدوات التي تقيس التوجه المستقبلي للمنح الخيري، والاستفادة من نتائجها من خلال مقارنتها مع نتائج المسح المكتبي والدراسات التطبيقية، ومن هذه الأدوات: ورش العمل المتخصصة، مجموعات التركز، حلقات النقاش المقننة، استطلاع آراء خبراء العمل الخيري، استطلاع رأي صانع القرار الخيري، الاطلاع على التجارب والممارسات في هذا المجال، استخدام أدوات الدراسات المستقبلية.
- الاستفادة من الإحصائيات الشاملة والمحدثة، حول جميع تفاصيل مؤسسات ومجالات ومشاريع القطاع الخيري؛ من أجل الوقوف على فجوات التغطية في المجالات والقضايا الخيرية، ومدى الاحتياج لها. وهذا يساعد في قياس مدى وعمق الفجوة في المنح الخيري للمشاريع والقضايا ذات الأولوية والملحة، بما يخدم مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية.
- دعم تنفيذ الدراسات التي تقوم بها الجهات العلمية، والتي تهدف إلى قياس وتقدير الاحتياج الحقيقي للمستفيدين في جميع المناطق والمدن المستهدفة؛ مما يساعد على تقنين الدعم، وتحقيق العائد الأكبر منه (الكفاءة)؛ وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- لا بد أن تأخذ مراحل دراسة وتحليل التوجهات المستقبلية للمنح والعمل الخيري الوقت الكافي، واستخدام أدوات ومصادر متعددة؛ وذلك من أجل مقارنة نتائج كل أداة ومصدر؛ مما يساعد على تحديد التوجهات الصحيحة؛ وبالتالي ينعكس ذلك على جودة المخرجات وأثرها.

ثانيًا: التقارير الاستراتيجية

١. تقرير آفاق القطاع غير الربحي ٢٠٢٣، مقدم من مؤسسة الملك خالد الخيرية:

من مقدمة التقرير:

تطلق مؤسسة الملك خالد الخيرية كل عامين تقرير آفاق القطاع غير الربحي، وهو التقرير المرجعي لحالة القطاع غير الربحي وبياناته وأنشطته، ومستوى مساهمته التنموية. ويصادف الإصدار الثالث للتقرير هذا العام (٢٠٢٣) مرور سبع سنوات من عمر رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ الخطة الوطنية الأولى التي أولت اهتماماً استراتيجياً بالقطاع غير الربحي ووضعت مستهدفاً خاصاً لنمو مساهمته الاقتصادية من أقل من١ ٪ إلى ٥ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

شعار النسخة «تقرير منتصف الطريق » والذي يقف فيه على منتصف طريق تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحتفي بالنمو التاريخي الذي يشهده القطاع غير الربحي من حيث عدد منظماته، مروراً بازدياد أعداد المتطوعين، حيث نمى عدد المنظمات غير الربحية خلال الأعوام الماضية بمعدل (٤٢٤ ٪)، مما يجعله في مقدمة القطاعات نمواً، وقام بإحداث أثر عظيم في المجتمع السعودي بواسطة أكثر من ١,٧٠٠,٠٠٠ عامل ومؤسس وعضو ومتطوع.

النتائج المتعلقة بالقطاع المانح والأوقاف:

- لا يزال حجم القطاع غير الربحي محدوداً مقارنة بحجم النمو المتوقع والطموح المأمول منه في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكذلك مقارنةً بالقطاع الخاص السعودي. حيث أن هناك أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ منشأة تجارية في المملكة مقارنة ب ٣٦,١٥١ منشأة غير ربحية.
- تعد أكبر فئتين نمواً في القطاع غير الربحي، وأكبرها مساهمة في الارتفاع خلال الأعوام الماضية، فئتي الأوقاف وجمعيات الملاك. حيث تجاوز عدد الأوقاف ١٥,٠٠٠ منشأة وقفية حاصلة على شهادات وقفية من الهيئة العامة للأوقاف. بينما تجاوز عدد جمعيات الملاك ١٧,٠٠٠ جمعية مسجلة لدى الهيئة العامة للعقار.
- تنشط أغلب المنظمات غير الربحية السعودية في مجالات التنمية والإسكان والخدمات الاجتماعية والروابط المهنية) مثل الجمعيات التعاونية والغرف التجارية وجمعيات التخصصات العلمية والصحية)، والدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن.

٢. تقرير بخلاصة التوصيات النهائية لملتقى المنح التنموي (مانح) الذي عقد برعاية جامعة حائل في ١٧-١٨ ديسمبر٢٠١٩

تناول هذا التقرير توصيات ملتقى المنح التنموي (مانح)، والذي عقد برعاية جامعة حائل، وتمحور حول دور الجامعات في تمكين المنح التنموي، ثم الشراكة والتكامل في المنح التنموي، ثم الاحتياجات التنموية، ثم المنح التنموي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، ثم التجارب والممارسات للجهات المانحة، ثم تعزيز المنح التنموي في منطقة حائل.

شمل الملتقى (٦) محاور هي :

توصيات الملتقى:

أهم توصيات محور دور الجامعات في تمكين المنح التنموي:

- تعمل جامعة حائل بطموح لتبني المبادرات والمشروعات النوعية والتطويرية التي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.
- تقود الجامعات عمليات استدامة العمل المجتمعي بالمملكة من خلال طرح برامج دبلوم وماجستير متخصصة للمؤسسات غير الربحية، إلى جانب برامج تمكين وتأهيل قيادات المؤسسات غير الربحية.
- تعزيز دور الجامعات في قيادة الشراكات وتمكين المجتمع من خلال أندية العمل التطوعي وعمادات الخدمة المجتمع والبحث العلمي وبرامج تطوير القيادات التنموية والخيرية.
- استحداث دبلومات وبرامج دراسات عليا في تأهيل الكوادر المتخصصة في العمل التنموي وإدارة المؤسسات غير الربحية تطوير آليات لبقاء الجامعات على اطلاع مع مستجدات القطاع غير الربحي، وآلية دمج الممارسين في القطاع غير الربحي في النشاط الأكاديمي البحثي والتأهيلي في المملكة.
- الربط بين نوعية الأبحاث والدراسات ومشاكل المجتمع المحلي وتوجيهها نحو طرق تطويره.
- تأهيل وتدريب وتحفيز الكوادر العاملة بقطاعات العمل التنموي والاجتماعي من خلال برامج تقدمها الجامعات بالتعاون مع المانحين.
- التوصية بإقامة ملتقى المنح التنموي بشكل سنوي دوري.
- توسيع دائرة المشاركة لأكبر عدد من الجهات المانحة من أوقاف ومؤسسات ومسؤولية مجتمعية للشركات.
- إشراك مجلس المؤسسات المانحة في إقامة الملتقى في جامعة حائل لتحديد الموضوعات ذات الأهمية والأولوية.
- تبني الجامعات لمبادرة تأسيس معامل الابتكار المجتمعي في المناطق لقيادة الريادة المجتمعية.

أهم توصيات محور الشراكة والتكامل في المنح التنموي - فرص الشراكات التنموية:

- يجب العمل على تأهيل جاهزية المؤسسات غير الربحية بالتعاون مع الجهات المانحة.

- ضرورة بناء الشراكات التكاملية بين الجهات المانحة من جهة والجامعات والمؤسسات غير الربحية من جهة أخرى بغرض تطوير العمل المجتمعي والتنموي.
- تحديد الاحتياجات والتوجهات التنموية المستقبلية من خلال دراسات تحليلية ومستقبلية تكون أساساً للخطط الاستراتيجية الموجهة للتنمية المستدامة.
- تسهيل استقطاب الكفاءات والقيادات القادرة على إحداث التغيير والتطوير فى القطاعات الغير ربحية بشكل فعال.
- ضرورة العمل على إيجاد خطة استراتيجية لكل جمعيات ومؤسسات العمل غير الربحي وفق معايير الجودة الشاملة من خلال شراكات وخبرات متخصصة من الجامعات.

أهم توصيات محور الاحتياجات التنموية- الأهمية والتطبيق:

- إنشاء منصة إلكترونية تجمع بيانات ومعلومات الجهات المانحة وتتاح لأن يستفاد منها في المنح لجميع الجهات.
- بناء قدرات المانحين والمؤسسات غير الربحية بمجال إدارة وتخزين ومعالجة واستثمار وتداول البيانات لدعم اتخاذ قرارات المنح وفق آليات دقيقة ومحددة.
- تنويع أشكال حفظ وعرض بيانات الجهات غير الربحية، والعمل على وضع طرق مختلفة لجمع البيانات بهدف زيادة القيمة السوقية.
- العمل على تكوين قواعد بيانات يمكن أن تستثمرها الجهات الخيرية في تحقيق استدامة كفاءة منح وتمويل احترافية.
- العمل على تأطير القضايا والأولويات المجتمعية التي تتبناها المبادرات والمؤسسات الغير ربحية.

أهم توصيات محور المنح التنموي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠:

- إجراء التعديلات النظامية على المواد والفقرات ذات العلاقة بالمؤسسات الأهلية في نظام الجمعيات والمؤسسات ولائحته التنفيذية لتحقيق درجات عالية من الاستقلال والأمان والإعفاء من الرسوم الحكومية. وتسهيل إجراءات التأسيس والمعاملات المالية وغيرها.
- وجود جهات مراجعة متخصصة واستشارية للمؤسسات غير الربحية تراجع مخرجاتها وتساعدها في تحقيق الحوكمة المؤسساتية.
- تمكين المحاسبين في المنظمات غير الربحية من القيام بالمستوى المحاسبي المتوافق مع المعايير المهنية المعتمدة.
- قيام المؤسسات غير الربحية بتسجيل بياناتها على المنصة الوطنية لبيانات المنظمات غير الربحية.

أهم توصيات محور: التجارب والممارسات للجهات المانحة:

- استثمار التجارب الناجحة (مثل مركز قيطان) في تمكين المجتمع وتطويره ونقلها إلى مناطق جديدة بالمملكة.
- التواصل مع الخبرات العالمية في نقل وتوطين تجارب عالمية مميزة في مجال المنح التنموي.
- التواصل مع الهيئات التنموية العالمية لإنشاء تجارب رائدة بالمملكة العربية السعودية بمجال المنح التنموي وإدارة المنح التنموية.
- زيادة الدعم الموجه للجامعات الناشئة للعمل المجتمعي من قبل الجهات المانحة (مثل أرامكو وسابك).
- التواصل مع الخبرات العالمية في نقل وتوطين تجارب عالمية مميزة في مجال المنح التنموي

أهم توصيات محور تعزيز المنح التنموي في منطقة حائل:

- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الأهلية من خلال ترجمة البرامج العالمية المختصة، والتمثيل في روابط واتحادات المانحين العالمية.
- تأسيس حاضنات ومسرعات تساعد تأهيل وتمكين وتطوير الجمعيات والمؤسسات الغير ربحية والخيرية بمنطقة حائل.
- ضرورة إقامة ورش تحضيرية للملتقي القادم وتصميم منصة إلكترونية لمتابعة تحقيق أهدافه.
- تفعيل مجلس المؤسسات المانحة لتوجيه المنح التنموي بناء على نتائج دراسات الاحتياج
- الشراكة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسات المانحة بالتعاون مع الجامعة لاستكمال دراسات الاحتياج المجتمعي.

٣. تقرير دراسة المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية: حقائق وإحصاءات ، وهو مقدم من قبل مؤسسة الملك خالد الخيرية بالشراكة مع مركز جريهارت التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة (٢٠١٦) .

الفكرة العامة للتقرير:

على الرغم من أن مؤشرات المملكة العربية السعودية قوية في مجال العطاء الاجتماعي، إلا أنها لا تعكس بشكل كاف التحولات التي تحدث في المملكة في ذات المجال، ولا سيما التحول من الإدارة والرعاية الحكومية للنشاطات الاجتماعية إلى تحمل القطاع المدني المسؤولية بطريقة أكثر فعالية.

وفي هذا السياق فإن تطور العطاء الاجتماعي ليصبح أكثر استراتيجية ومبني على الدراسات أدى إلى ظهور قطاع لديه بناء مؤسسي وإدارة حديثة بالمؤسسات المانحة في المملكة، ويعد هذا القطاع هو مركز الثقل في هذا التحول، ويتجلى هذا التغيير في تبني الدوافع الاستراتيجية، والكفاءة في توزيع الموارد، وتطبيق الحكم الرشيد، بالإضافة إلى السعي نحو تحقيق الأثر من خلال المؤسسات المانحة.

وفي ضوء هذا التحول الهام، تم التركيز على المؤسسات المانحة، بدلاً من القطاع الخيري والعطاء الاجتماعي بوجه عام، لتلبية الحاجة إلى سد الفجوة المعرفية التي تم تحديدها بشكل واضح عن المؤسسات المانحة التي تشجع التغيير الاجتماعي وتعالج أسباب الفقر من الجذور والتحديات الاجتماعية والاقتصادية بشكل استراتيجي.

الهدف العام للتقرير:

- يهدف التقرير بشكل عام الى رسم صورة عامة للمؤسسات المانحة من حيث طبيعتها ، وحجم التمويل الذي تحصل عليه، وكيفية توزيع هذا التمويل وأهم القطاعات التي تعمل بها، ومساهمة قطاع العمل الخيري في المملكة في النهوض بالمجتمع.

المنهجية التي اعتمد عليها التقرير:

- تنفيذ مسح شامل للمؤسسات المانحة في المملكة بالاعتماد على الإطار الخاص بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.
- تم تصميم استمارة استبيان خاصة بالمسح، وعقدت لمناقشتها العديد من ورش العمل مع العديد من الخبراء في مجال العطاء الاجتماعي.
- تم تنفيذ تجربة مسبقة أسفرت عن وجود بعض المشكلات في بعض الأسئلة وقد تم تعديل الاستمارة لتدارك هذه الإشكالات قبل البدء في العمل الميداني.
- تمت الاستعانة بمجموعة من الباحثين الميدانيين لتنفيذ المسح ، وتم شرح الهدف من المسح بشكل واف كما تم إعداد كتيب
- قد تم تنفيذ المسح الميداني خلال الفترة من ١١ يناير ٢٠١٥ م إلى ١٤ مايو ٢٠١٥ م.
- بلغ إجمالي عدد المؤسسات المانحة في المملكة ١٢١ مؤسسة مانحة موزعة على كافة مناطق المملكة، تم التواصل مع ٧٦ منها ، وبلغ عدد المؤسسات التي تم الحصول على بياناتها ٥٩ مؤسسة.

أهم النتائج التي خرج بها التقرير:

- قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تتلقى الدعم من المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية.
- ٥٠٪ من المؤسسات المانحة تعتمد على الوقف كمصدر من مصادر دخلها.
- ٢٥ : ٧٥ ٪ هي نسبة ما يتم تخصيصه للمصاريف الإدارية مقارنة مع المنح للبرامج
- ٤٠,٥ مليون ريال هو متوسط قيمة الميزانية السنوية للمؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية
- ٨٠٪ من المؤسسات في المملكة العربية السعودية تقوم بتقييم ومتابعة المنح والبرامج التي تقوم بتنفيذها بشكل رسمي.
- ٧٣٪ من المؤسسات المانحة أشاروا للوائح والقوانين على أنها أبرز العقبات التي تواجههم.
- القطاع الخيري يساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع السعودي وفقاً لآراء المؤسسات المانحة

ومن النتائج ذات الأهمية التي أظهرها التقرير:

- ٨٦ ٪ من المؤسسات هي مؤسسات خاصة يملكها أفراد من المجتمع السعودي.
- أظهرت الدراسة أن نسبة ٦٦,١ ٪ من المؤسسات تقوم بتنفيذ برامجها بنفسها.
- ٤٠,٧ ٪ من المؤسسات تقوم بإعطاء قروض لأفراد أو مؤسسات أو تقديم هبات عينية.

- أظهرت الدراسة انها لا توجد مؤسسة تعتمد على طريقة واحدة في العمل، بل تقوم المؤسسات بالمزج بين أكثر من طريقة.
- ٦٢,٧ ٪ من المنح والبرامج الخاصة بهم يتم توجيهها مباشرة للأفراد
- ٥٥,٩ ٪ من المؤسسات بتوجيهها إلى الجمعيات الخيرية، ثم الجهات الوسيطة بنسبة ٢٧,١ ٪ .
- أشارت الدراسة إلى أن نسبة ٨٧٪ من المؤسسات لا يتاح لها ارسال التمويل للخارج ، بينما نسبة ٢٢ ٪ من المؤسسات إلى أنه يتاح لها إرسال تمويل للخارج
- احتل قطاع الأسرة نسبة ٥٢,٥ ٪ من المنح
- أظهرت النتائج أنه يتم توجيه ٢٥,٦ ٪ في المتوسط من إجمالي الميزانية السنوية لمصروفات التشغيل، بينما يتم توجيه ٧٤,٤ ٪ منها للمنح والبرامج، مما يشير إلى مدى كفاءة توزيع الميزانية للمؤسسات المانحة في المملكة، حيث تشير الأدبيات في هذا المجال إلى أن الحالة المثلى لتوزيع الميزانية يجب ألا تتجاوز نسبة مصروفات التشغيل والبرامج ٣٥٪ من إجمالي الميزانية السنوية للمؤسسة.
- قد أظهرت النتائج أن نسبة ٥٤,٢ ٪ من المؤسسات تعتمد على الهبات والتبرعات، ويمثل هذا المصدر بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد عليه ما يعادل ٤٨,٤ ٪ من إجمالي مصادر التمويل الخاصة بها.
- وتأتي بعد ذلك الأوقاف الخيرية؛ حيث أشارت ٤٩,٢ ٪ من المؤسسات إلى أنها من بين مصادر التمويل الخاصة بها، ويمثل هذا المصدر لتلك للمؤسسات ما يعادل نسبته ٥٣,٦ ٪.
- أظهرت الدراسة أن ٤٠,٥ مليون ريال هو متوسط الميزانية السنوية للمؤسسات المانحة.
- وبلغت أعلى قيمة للميزانية السنوية للمؤسسات المانحة ٤٧٠ مليون ريال سعودي، بينما بلغت أقل قيمة للميزانية السنوية ٣٠٠ ألف ريال سعودي.
- كما أظهرت الدراسة أن ٩٢,٦ مليون ريال هو متوسط قيمة الوقف الخاص بالمؤسسات التي تعتمد على الوقف كمصدر من مصادر دخلها.
- وبلغت أعلى قيمة للوقف ٦٠٠ مليون ريال سعودي، وبلغت أقل قيمة ١٥٠ ألف ريال سعودي.
- وأظهرت النتائج أن اللوائح والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات المانحة في المملكة هي من أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، حيث أشار بذلك ٧٢,٩ ٪.
- يأتي بعد ذلك كل من عدم توفر موظفين مؤهلين والبيروقراطية الحكومية وذلك بنسبة ٦٩,٥ ٪ لكل منهما.
- وأشار أيضاً ٥٩,٣ ٪ من المؤسسات أن من بين أهم التحديات التي تواجهها هي عدم وجود جهات منفذة جيدة لمِنَحها التمويلية.
- بينما أشار ٥٧,٦ ٪ من المؤسسات أن عدم انتظام التدفقات المالية يعد أحد التحديات.
- أظهرت النتائج أن ٤٢,٤ ٪ يرون أن قطاع العمل الخيري يساهم مساهمة جيدة في تنمية المجتمع السعودي
- بينما يرى ٣٧,٣ ٪ أنه يساهم مساهمة قوية وقوية جداً، بينما أشار ٢٠,٣ ٪ أن قطاع العمل الخيري داخل المملكة مساهمته ما بين ضعيفة أو أنه لا يساهم مطلقاً في التنمية.

٤. ملخص تقرير جامعة كامبرج عن العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي ، ترجمة المهندس عبدالله الرخيص ، عضو مجلس التنمية الاجتماعية الدولية بجامعة هارفارد ، أكتوبر ٢٠٢٢

يهدف مركز العمل الخيري الاستراتيجي في جامعة كامبرج بالتعاون مع مجموعة LGT من هذه الدراسة هو تعميق المعرفة حول الدوافع والممارسات والاتجاهات في العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي.

المنهجية :

- و نظرًا لنقص البيانات حول العطاء في المنطقة، تستند هذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات الموجودة ووجهات النظر لإثنين وثلاثين من المحسنين والخبراء والمهنيين الذين ساهموا في إثراء هذه الدراسة عبر دول مجلس التعاون الخليجي الست.

النتائج التي توصل اليها التقرير:

نتائج عامة:

- يقدر حجم العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٢١٠ مليار دولار أمريكي، ويتوقع أنه قد يصل نحو ٢٦٠ مليار دولار؛ (ثمانمائة مليار) الى (تريليون) ريال سعودي.

- العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي آخذ في الازدياد بالتأكيد، ومع هذا النمو يجب أن نتذكر دائمًا أن هدف المحسنين لا ينبغي أن يكون فقط حول المبلغ الذي يعطونه، ولكن الأثر الاجتماعي الذي يحدثونه.
- يتطور العمل الخيري في المنطقة بشكل متسارع ويضم مجتمعًا مزدهرًا ومتزايدًا من فاعلي الخير الذين يسعون إلى التعاون وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي نهاية المطاف يؤدي ذلك الى توسيع نطاق مساهماتهم الخيرية والوقفية والتطوعية في المجتمع.

أثر التدين والعادات العربية الأصيلة وتنوع الثقافات في المنح الخليجي:

- يتوقع أن يستمر العمل الخيري في الخليج في النمو مدعوماً بالقيم الدينية الإسلامية التي تصنّف إعمال الخير و الوقف على أنها عبادة يؤجر عليها المتبرع و الواقف والمتطوع، فضلا عن نفوذ التقاليد العربية الراسخة في العطاء والكرم و ازدهار أعمال الخير المؤسسية والفردية في السنوات الأخيرة مدعومة بالتحسن المستمر بالحوكمة والعمل المؤسسي والرقمنة.
- العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي كان في الماضي متسماً بقدر من الرغبة في عدم الظهور لأسباب دينية تتعلق بتعظيم الأجر والثواب المرتبط بإخلاص العمل لله عز وجل، و لذلك لم يُعرف العمل الخيري لعقود طويلة بسبب ثقافة التواضع والتقدير وعدم كشف الكثير من المحسنين و المانحين عن هوياتهم حرصاً على الأجر والثواب الأخروي و تحاشياً للنظر لتلك الأعمال من باب التفاخر و الامتنان على المجتمع ونحو ذلك من الأسباب التي جعلت العمل الخيري مخفياً الى حد كبير تحت غطاء التقوى والقيم النبيلة وهي سمة كانت شائعة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- علاوة على ذلك فإن التركيز المحدود تقليديا على التقارير المنتظمة وتوحيدها لم يكن في قائمة اولوية مجتمع العمل الخيري ولم تكن المنظومات الحكومية تتطلب الإفصاح والتقارير والتطوير المؤسسي المنظم للعمل الخيري.

أثر القيادات الشابة للجهات المانحة في المنح الخليجي من حيث المأسسة والاستراتيجية والابتكار والحوكمة:

- أن اهتمام الأجيال الجديدة الناشئة من المحسنين وخطط التحول الحكومية الطموحة يدعم قطاع العمل الخيري وغير الربحي، ويعزز فرصة لتقاطع هذه العوامل الذي يشكل في النهاية الدوافع والممارسات والاتجاهات في العطاء في دول الخليج العربي.
- و مع ظهور أبناء العائلات الثرية على رأس مؤسسات عائلاتهم الوقفية والخيرية من الجيل الثاني والثالث للعائلات الخليجية وجيل شباب الالفية الذين حصلوا على ثقة أسلافهم لإدارة برامج الاعمال الخيرية والمنح والتدريب، حيث تطورت أدوارهم في العمل الخيري على رأس الشركات العائلية والأنشطة الخيرية لعائلاتهم ، وتشكلت تطلعاتهم لتطوير القطاع على أسس صلبة من الحوكمة والشفافية وتعظيم الأثر، و هو أمر بدأت بواكير حصاده في تطوير القطاع غير الربحي في دول الخليج و ينتظره المزيد من التطوير المؤسسي في السنوات القادمة.
- أصبحت الأعمال الخيرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر استراتيجية. فبينما كان العطاء متجذرًا تقليديًا في العطاء الخيري الأقل احترافية ومؤسسية يسعى الجيل الجديد من المحسنين بشكل متزايد إلى المساهمة بنماذج فريدة من العطاء والاعمال الخيرية المؤسسية ذات الأثر من خلال وسائل أكثر استراتيجية تجعلها أكثر استدامة وأثراً.
- مع ظهور المجموعة من القادة الشباب المندفعين بحماس وشغف للعمل الخيري يأتي الطلب المتزايد على مزيد من الابتكارات وأساليب ريادة الأعمال للمؤسسات والجمعيات الخيرية مدعومة ببيانات قوية ومنهجيات سليمة.
- من المتوقع أن ينمو رأس المال الخيري في المنطقة بسرعة مع نضوج أسواق رأس المال والطموحات المتزايدة للمكاتب العائلية. ومع ذلك لا يُعرف الكثير عن طموحات القطاع حيث يمكن للأعمال الخيرية أن تضيف قيمة أكثر وان تتحصل على ما هو مطلوب لدعم نموها وتعظيم تأثيرها الاجتماعي.
- تؤدي التحولات بين الأجيال إلى تطلعات متزايدة لتحقيق تأثير مستدام أكثر منهجية وطويل الأجل وتميل الأجيال الجديدة من المحسنين بشكل متزايد نحو نهج أكثر استراتيجية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المجتمعية والتركيز على التأثير المنهجي المستدام طويل الأجل.
- أصبح هذا الجيل يدرك بشكل متزايد فوائد التركيز الاستراتيجي وتطوير نماذج العمل المبتكرة والأداء المؤسسي الفعال القائم على الحوكمة المنضبطة والشفافية و المساءلة، وتجذير العطاء في نظريات التغيير واحتضان الممارسات المبتكرة القائمة على التنافسية وقواعد السوق، مع تعزيز الإلهام و نماذج القدوة المرتبطة بتطبيقات القيادة المؤسسية.
- واعتمدت المؤسسات الخيرية الجديدة على نماذج خلاقة لتحقيق اهدافها الخيرية و التنموية مثل اقامة المنتديات التفاعلية و العصف الذهني الاستراتيجي و الهاكاثونات التنافسية وحاضنات و مسرعات المنشآت الناشئة.

بروز التعاون والتنسيق بين الجهات المانحة وبين المؤسسات الحكومية الداعمة للقطاع غير الربحي:

- هناك اعتراف متزايد بقيمة التعاون والعمل والتنسيق المشترك بين المؤسسات الخيرية والتطوعية وبينها و بين المؤسسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع. كما أن الارتباط المتنامي بين المبادرات الحكومية والعمل الخيري يمنح المحسنين فرصًا لتوسيع نطاق تأثيرهم من خلال التعاون والمواءمة مع أهداف التنمية الوطنية في بلدان الخليج العربي.
- يهيمن تمويل التعليم والصحة في قائمة أولويات الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيز إضافي على حماية النسيج الاجتماعي من الفقر والبطالة والظواهر السلبية المرتبطة بها، يدرك العديد من فاعلي الخير في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانات التعليم والرعاية الصحية لتحسين الظروف والاكتفاء الذاتي للمجتمعات. علاوة على ذلك، يولي المجتمع الخليجي تقليديًا أهمية كبيرة للمعرفة والتعلم.
- يميل فاعلو الخير في دول مجلس التعاون الخليجي إلى التركيز داخل دولهم وغالبًا داخل مناطقهم ومدنهم. ومع ذلك يعمل البعض في المنطقة العربية والإسلامية الأوسع وكذلك على الصعيد الدولي، بدافع من التعريفات الموسعة لمصطلح «المجتمع « ، على الرغم من التطلعات إلى التبرع للمجتمعات الإسلامية في دولها الأصلية كما هو شائع في الكويت مثلاً، فإن التعقيدات في العمليات عبر الحدود يمكن أن تكون عائقاً لمثل هذه التطلعات.
- يسعى فاعلو الخير في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد إلى مواءمة العطاء مع أولويات الحكومة للتنمية الوطنية، و من السمات البارزة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الصلة بين قطاع العمل الخيري وأولويات الحكومة.
- تضع برامج التحول الحكومي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقد القادم أهدافًا طموحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمكن لأصحاب الأعمال الخيرية أن ينسقوا جهودهم ويتعاونوا حولها، لا سيما أولئك الذين يطمحون إلى إحداث تأثير طويل المدى.
- كما استفاد العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي من السياسات الحكومية والجهود التنظيمية الموجهة لتعزيز هذا القطاع، مدفوعة بشكل أكبر تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الابتكار وريادة الأعمال في العمل الخيري بشكل لافت.
- تلوح في الأفق فرص واعدة لتعزيز التحول المؤسسي لتلبية الحاجة الملحة نحو نهج أكثر استراتيجية في العمل الخيري شهد العقد الماضي العديد من الجهود التي تبذلها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإصلاح وتحسين الأطر التنظيمية لتحفيز نمو القطاع.
- ومع تزايد الرغبة في تبني المزيد من المناهج الإستراتيجية للعمل الخيري تنشأ فرص للبناء بشكل أكبر على هذا العمل مثل تعزيز الأطر التنظيمية للعمل الخيري لتلبية أشكال جديدة من ريادة الأعمال الاجتماعية الى تبني نماذج الابتكار الاجتماعي والنهج الأخرى القائمة على السوق.

الرقمنة والتكنولوجيا والبيانات وتقييم الأثر في القطاع المانح الخليجي:

- إن ظهور بعض شبكات العمل الخيري وتجمعات العمل الخيري و الوقفي و ملتقياتها و مؤتمراتها وتبادل المعرفة أمر واعد.
- تزايدت الرغبة في الحصول على البيانات وتقييم الأثر القائم على الأدلة، كما أن التركيز المتزايد على العمل الخيري الاستراتيجي يؤدي أيضًا إلى الرغبة في اتباع نهج أكثر قوة لتقييم التأثير الخيري. يقوم معظم المحسنين بتقييم تأثير عطائهم بشكل ما حتى لو كان ذلك بطريقة أقل منهجية. تسود المقاييس التي تركز على المخرجات حاليًا، ومع ذلك يتطلع المحسنون بشكل متزايد إلى قياس النتائج والأثر النهائي. إن معالجة نقص المعرفة والبيانات القوية هي مسارات رئيسية للتنمية لا سيما فيما يتعلق بكيفية تقييم الأثر طويل الأجل والمستدام.
- شجعت جائحة كورونا على التفكير في الحاجة إلى تغيير منهجي، ففي حين أن التأثير طويل المدى للجائحة لم يظهر بعد، فهناك أمل في أن يكون الوباء قد أدى إلى زيادة الدافع لإجراء تحسينات منهجية من خلال لفت الانتباه إلى أهمية تطوير بنية تحتية اجتماعية قوية في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم. كما توفر التحولات السلوكية الناشئة عن الوباء مثل التوسع في الرقمنة والعلاج عن بُعد فرصا للابتكار.
- تزايد الاهتمام بالتعاون والشراكات من خلال التطلعات المتزايدة بين فاعلي الخير للانخراط في التعاون من أجل إحداث تأثير أكبر. حتى الآن كان التعاون بين المؤسسات المملوكة لفاعلي الخير والمانحين وشركاء التنفيذ أكثر شيوعًا في حين أن التعاون بين المحسنين الافراد والمؤسسات المانحة والداعمة أقل مما يتطلبه التحول المؤسسي للقطاع غير الربحي تشكل عوامل مثل الافتقار إلى الرؤية والبيانات المتعلقة بالأنشطة الخيرية حواجز أمام تعاون أكبر.
- تعتبر القيود في المعلومات والمعرفة تحديات حقيقية وعقبات صعبة أمام تحقيق الأهداف الخيرية الاستراتيجية اذ يمثل انخفاض مستوى المعلومات والمعرفة لدعم

العمل الخيري الاستراتيجي تحديًا في المنطقة. لا يتعلق فقط بالبيانات حول المجتمعات المحتاجة وأنشطة العطاء لشبكة المحسنين وحسب، ولكن أيضًا بالمعرفة لدعم الابتكار في العمل الخيري الاستراتيجي، مثل كيفية تقييم التأثير. وتستثمر بعض المنظمات بنشاط في تجميع البيانات للقطاع الذي يحتاج إلى مزيد من العمل.

- يمكن للرقمنة أن تمكّن من دمج أكبر للمجتمعات والمانحين حيث يتمتع مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي بمستويات تنافسية و مبتكرة من الرقمنة وانتشار الإنترنت وهي حقيقة تغذيها البرامج التنموية الحكومية، توفر الرقمنة فرصًا لتعزيز و تطوير العمل الخيري مثل تمكين المزيد من الشمولية للمجتمعات والجهات المانحة وزيادة المشاركة والوعي بالقطاع والمزيد من الكفاءة وتحسين استثمار وإدارة الموارد.
- ومع ذلك لا يزال استخدام التقنيات متفاوتاً بين المؤسسات العاملة في الفضاء الخيري و الوقفي في دول المجلس.

التحديات الهيكلية والاستراتيجية التي تواجه القطاع المانح الخليجي:

- توجد تحديات هيكلية أخرى يمكن أن تعرقل إمكانات و فرص نمو العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي، و أهمها تحديات تطوير القدرات البشرية التخصصية اذ يعاني القطاع من مشاكل تتعلق بالقدرات والوصول إلى المواهب و الموظفين المتخصصين والمؤهلين للقيام بأعباء و متطلبات العمل الخيري المؤسسي، لاسيما في مجالات العمل التنموية الخيرية الاحترافية التي تتجاوز الإغاثة الخيرية وتوزيع الصدقات على المستحقين،
- وهناك تباين متزايد بين التطلع إلى متابعة العمل الخيري الاستراتيجي والقائم على الحوكمة و التطبيقات و نماذج العمل الحديثة من جهة والتقاليد الثقافية الموروثة التي تنزع الى البعد عن التنظيم والتطوير وتسعى الى الحفاظ على نمط واحد من الأعمال الوقفية والخيرية التقليدية التي كانت النمط السائد لمئات السنين.
- سيحتاج مجتمع العمل الخيري في الخليج إلى إيجاد طرق للموازنة بين هذه القناعات المتوارثة بالحفاظ على النماذج السائدة وغير المستدامة من العمل الخيري من جهة وفرص التطوير المؤسسي و الاحترافي للعمل الخيري و الوقفي في الخليج.
- ومع سعي المحسنين بشكل متزايد إلى أن يصبحوا أكثر استراتيجية واستدامة وأثراً في العطاء فان الاهتمام بتطبيق الابتكار وريادة الأعمال في برامج العطاء والعمل الخيري التزايد المتسارع آخذ في التزايد المتسارع.
- و يمكن أن يشمل ذلك تطبيق مبادئ الابتكار الاجتماعي السريع والتكيفي لتطوير الحلول التي تلبي بشكل أوثق احتياجات المجتمعات. أصبح الاهتمام في السنوات الخمس الأخيرة منصباً في جلب ممارسات جديدة مثل ريادة الأعمال الاجتماعية والحلول المستندة إلى السوق في مجال العمل الخيري و نماذج الاستثمار الاجتماعي وتطوير سلسلة القيمة للسياسات العامة الداعمة للعمل الخيري و غير الربحي و تطبيقاته. وستكون هذه التطورات واعدة إذا أمكن معالجة المعرفة والقدرة والحواجز الهيكلية.
- لقد أصبح التناقض بين ثقافة المحافظة على الأنماط التقليدية للعمل الخيري والحاجة إلى مزيد من الرؤية وتطوير العمل المؤسسي القائم على الحوكمة والشفافية والابتكار أكثر وضوحاً وقد وجدنا ان الاهتمام المتزايد بالعمل الخيري الاستراتيجي يؤدي إلى تعميق هذا الاختلاف حيث تتعارض الرغبة المتزايدة في الحصول على رؤى قائمة على البيانات مع التقاليد العميقة الجذور المتمثلة في التكتم والخصوصية هذه التناقضات هي سمة فريدة من سمات العمل الخيري الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تعكس الاختلافات بين الأجيال ووجهات النظر حيال القضايا الاستراتيجية للعطاء الطبيعة الانتقالية للعمل الخيري في مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى ظهور التعقيدات التي يجب على فاعلي الخير التغلب عليها ويحتاج المحسنون إلى إيجاد طرق للموازنة بين هذه الأبعاد المتناقضة.
- تؤكد القضايا المتعلقة بتنمية القدرات البشرية المؤهلة للقطاع الخيري و الوقفي و اجتذاب المواهب على الحاجة إلى مزيد من الاحتراف. غالبًا ما دفعت المخاوف العامة حول قدرات وكفاءة وجدارة المنظمات غير الربحية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فاعلي الخير إلى العمل بشكل منفرد و مباشر أكثر .
- كما توجد آراء متباينة في المجتمع الخليجي حول دور العمل الخيري في دعم الأهداف التنموية التي تتجاوز العطاء الخيري المتمثل بالصدقات والإغاثة الخيرية. علاوة على ذلك كافح القطاع ليتم اعتباره وجهة جذابة للمواهب الشابة المؤهلة. ومع ذلك فقد بدأ العمل المؤسسي و المنهجي على بناء القدرات للمنظمات غير الربحية في الظهور بصورة واضحة.

خلاصة النتائج

النتائج العامة للدراسات:

بالنظر الى الدراسة المكتبية وتوصياتها في مجالات التنمية في المملكة العربية السعودية، تم التوصل الى النتائج التالية:

أولا: التعريفات المتداولة في مجال المنح وهي:

المنح التنموي هو: «تلك العوامل والمتغيرات المعاصرة والمستقبلية التي تؤثر على قرارات وسلوك الجهات المانحة، في توجيه مصارف المنح التنموي باتجاه برامج ومشاريع التنمية المجتمعية، مصنفة بحسب مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتقنية وغيرها من المجالات التنموية في المملكة العربية السعودية.»

سياسات المنح وهي: «المبادئ والمحددات العامة والرؤى الضابطة، وإطار العمل التنفيذي الذي يحدد سلوك الجهات المانحة باتجاه تركيز وتنظيم عمليات دعم البرامج والمشاريع المدعومة وفقا لرسالة الجهة المانحة لضمان تحقيق أهدافها بفعالية، وينشأ عنها معايير وشروط وإجراءات المنح ومساراته».

معايير المنح هي: «المقاييس الموزونة التي تضعها الجهة المانحة بغرض المفاضلة في الأهمية بين المشاريع المُقدمة إليها من قبل الجهة الشريكة، وتتضمن مجموعة من الخصائص التي يتم الاحتكام اليها بشكل متكرر، وتشمل معايير قبول الجهة المتقدمة والمشروع المطلوب دعمه».

شروط المنح وهي: «الحد الأدنى من المتطلبات التي يلزم تحقيقها أو توفيرها بشكل كامل من قبل الجهة المستفيدة، للنظر في إمكانية قبول الطلب أو رفضه من قبل الجهة المانحة». وعادة ما ترتبط بالمنصات الإلكترونية المخصصة للمنح، ومن خلالها تعرف الجهة المستفيدة كافة التفاصيل اللازمة لتقديم الطلب».

إجراءات المنح وهي: « الخطوات التنفيذية لمجموعة العمليات التي تؤدي إلى تنفيذ المنح بكفاءة وفعالية. وتتكون من سلسلة متصلة ومتناسقة من الخطوات التنفيذية متزامنة بتوضيح تفصيلي للمهام والصلاحيات المسندة للمسئولين عن التنفيذ، سواء في الجهة المانحة أو الجهة المستفيدة، وغالبا ما يصدر بذلك ما يسمى بالدليل الإجرائي».

شهدت الجهات المانحة ارتفاعًا مطردًا في التأسيس منذ عام (١٤٢١هـ) حتى عام (١٤٤٠هـ)، ثم ظهر تراجع ملحوظ خلال السنوات ما بعد العام (١٤٤١هـ) مقارنة بنفس الفترة الزمنية التي سبقتها.

تشكل المؤسسات الأهلية الخاصة ما نسبته٨٠٪ من إجمالي المؤسسات في المملكة مقارنة ب ٢٠٪ للمؤسسات الخيرية شبه الحكومية أو تلك الصادرة بأوامر ملكية وسامية.

أكدت الدراسات أن الجهات المانحة تعتمد بنسبة كبيرة على كوادرها المحلية، ويقتصر اعتمادها على الجهات الخارجية على بعض النواحي مثل تحكيم المخرجات التي تنتجها فرق العمل لاسيما في جوانب الأنظمة واللوائح.

يتوزع عدد العاملين في المؤسسات الأهلية إلى ٣٣ موظف بالمتوسط لكل مؤسسة.

على صعيد الحوكمة، أفادت الدراسات أن غالبية المؤسسات الأهلية تقوم بإعداد تقارير حول البيانات المالية المدققة ومصادر التمويل وملخص النفقات وبيانات توزيع المنح، لكنها تميل للاحتفاظ بها داخليا، والاكتفاء بنشر تقرير سنوي عن الأنشطة والبرامج.

أفادت الدراسات أن ٣١٪ من المؤسسات الأهلية تقوم بتنفيذ البرامج التنموية بنفسها. مقارنة ب٪ ٣٣ من المؤسسات التي يتضمن عملها إعطاء المنح التنموي إما للمنظمات أو للأفراد.

تقوم ٨٠٪ من المؤسسات الأهلية بموائمة أولوياتها مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وخصوصا أهداف تمكين المسؤولية الاجتماعية ،و تمكين حياة عامرة وصحية وتعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية.

بينما تقوم ٣٦ ٪ من المؤسسات بموائمة أولوياتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وبالتحديد أهداف: القضاء على الفقر، التعليم الجيد، و الصحة الجيدة والرفاه، واستقطاب الكوادر الجيدة والعناية بتأهيلهم ورفع كفاءتهم باستمرار، وبناء الشراكات الفاعلة مع الجهات المانحة وغيرها.

بلغ عدد مجالات المنح التنموي (١٤) مجالًا، مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: المجالات التي تحظى برعاية ودعم مناسبين من قبل الجهات المانحة وهي: المجال الاجتماعي، المجال الشرعي، مجال رعاية الأسرة، مجال الشباب، مجال الرعاية الصحية، المجال التعليمي والأبحاث والدراسات، المجال الإداري، المجال الاقتصادي.

القسم الثاني: المجالات التي تحظى بنسبة أقل من الدعم والتبني من قبل الجهات المانحة وهي: المجال الثقافي، مجال الطفل، المجال الإعلامي، مجال التقنية، والمجال البيئي، ومجال التطوع. وتؤكد الدراسة حاجة هذه المجالات إلى مزيد من الرعاية والاهتمام.

قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تتلقى الدعم من المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية.

الغالبية العظمى من الفئات المستهدفة من قبل الجهات المانحة كانت من: الفقراء والمحتاجين، طلبة العلم، الأيتام، المطلقات والأرامل، الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة. ويستفيد من المنح التنموي -في الغالب- جميع الفئات العمرية من الأطفال، والشباب، والمسنين.

ثانيا : توصيات الدراسات:

١/ إحصائية التوصيات المجموعة من الدراسات السابقة

- عدد التوصيات التي تم استبعادها بسبب عدم ارتباطها بالمنح التنموي (١٧) توصية
- عدد التوصيات المكررة في أكثر من دراسة (٦) توصيات
- عدد التوصيات غير المكررة (٩) توصية
- إجمالي التوصيات المجموعة من الدراسات السابقة (٣٢) توصية

٢/ التوصيات المكررة في كل من الدراسات (٢) و (٣) و (٤) وهي:

١. استقطاب الكوادر الجيدة في الجهات المانحة والعناية بتأهيلهم ورفع كفاءتهم باستمرار.

٢. الاستفادة من الإحصائيات الشاملة والمحدثة، حول جميع تفاصيل مؤسسات ومجالات ومشاريع القطاع الخيري؛ من أجل الوقوف على فجوات التغطية في مجال المنح التنموي.

٣. الاستفادة من الخبرات العالمية في نقل وتوطين تجارب عالمية مميزة في مجال المنح التنموي.

٤. التواصل مع الهيئات التنموية العالمية لإنشاء تجارب رائدة بالمملكة العربية السعودية بمجال المنح التنموي وإدارة المنح التنموية.

٥. إنشاء منصة إلكترونية تجمع بيانات ومعلومات الجهات المانحة وتتاح لأن يستفاد منها في المنح لجميع الجهات.

٦. تأهيل وتدريب وتحفيز الكوادر العاملة بقطاعات العمل التنموي والاجتماعي من خلال برامج تقدمها الجامعات بالتعاون مع المانحين.

٣/ التوصيات غير المكررة:

١. التركيز في عملية المنح على جوانب مخصصة وعدم التشعب في مجالات ومناطق كثيرة.

٢. المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الأهلية من خلال ترجمة البرامج العالمية المختصة، والتمثيل في روابط واتحادات المانحين العالمية.

٣. بناء قدرات المانحين والمؤسسات غير الربحية بمجال إدارة وتخزين ومعالجة واستثمار وتداول البيانات لدعم اتخاذ قرارات المنح وفق آليات دقيقة ومحددة.

٤. تحقيق المتطلبات النظامية الرسمية لضمان استمرارية العمل في تقديم المنح التنموي وتجنب تعثره أو توقفه.

٥. تنصح الجهات المانحة بالاهتمام بالمجالات التي تحتاج الى تركيز في الجهود وهي مجالات: الثقافة، والشباب، والطفل، والإعلام، والتقنية، والبيئة، والتطوع. ثم إعادة النظر في استراتيجية تفعيلها في ضوء التوجهات التنموية الحديثة للمملكة ورؤية ٢٠٣٠

٦. بناء الشراكات التكاملية بين الجهات المانحة من جهة والجامعات والمؤسسات غير الربحية من جهة أخرى بغرض تطوير العمل المجتمعي والتنموي.

٧. زيادة الدعم الموجه للجامعات الناشئة في تخصصات العمل المجتمعي من قبل الجهات المانحة.

٨. عمل خطة شاملة بالاشتراك مع ممثلي الجهات المانحة؛ لمراجعة جميع مجالات المنح التنموي وأنشطتها ومشاريعها.

٩. مراجعة وتفعيل منظومة المنح الإجرائية من المعايير، والشروط، والسياسات، والإجراءات، وأساليب المنح التنموي، واعتماد منظومة شاملة وموحدة يمكن الاعتماد عليها مستقبلًا بما يواكب التوجه التنموي الجاري في البلد.

نتائج تحليل المجالات
والبرامج التنموية

تمهيد

لغرض تحقيق أهداف الدراسة في تحليل المجالات والبرامج التنموية قامت الدراسة باتباع الخطوات المنهجية التالية:

- تم استعراض التقارير الأولية وتفريغها في مصفوفة تشمل كافة البيانات عن الجهات التي شملها البحث، وعددها ٣٢٦ مؤسسة ووقف مانح ، ، انظر الملحق رقم (٢).
- تم جمع تقارير (٤٥) مؤسسة مانحة، وتم تحليلها وحصر أكثر من ٧٠٠ برنامج في مختلف المجالات.
- تم التركيز على تقارير أخر سنتين لنستخرج منه برامج .
- يشمل البحث في البرامج التي قدمت قبل خمس سنوات، ومقارنتها بالوقت الحاضر، ورصد مواطن التغير والتطوير على سبيل المثال التغير في طريقة تنفيذ المنح ، وهل كان التنفيذ عن طريق الشركاء أم التنفيذ المباشر ام أن هناك تغيرات أخرى
- تم استعراض أهم ما حوته الدراسات والتقارير في مجال المنح وتصميم مصفوفة شاملة لجميع المؤسسات المستهدفة واشتملت على الأعمدة (الأهداف- المستهدفون – المجالات المناهج- النتائج – التوصيات)
- تم حصر مجالات المنح التنموي بعدد (١٢) مجالا هي: خدمة المجتمع، المجال الاقتصادي، مجال الإغاثة، مجال الصحة، مجال الدعوة، مجال التعليم، مجال البحوث والدراسات، مجال الثقافة والترفيه، مجال الإعلام والتقنية، مجال البيئة، مجال التنمية، ومجال دعم المنظمات غير الربحية.
- تمت الإشارة إلى أهمية برامج المجالات ومشاريعها بـ :

ذات أهمية مرتفعة جدًا

ذات أهمية مرتفعة إلى حد ما

ذات أهمية ضعيفة

ذات أهمية ضعيفة جدًا

أولا: نتائج المجالات والبرامج والمؤسسات المانحة

المجال الصحي

الخدمات الطبية
١٩ مؤسسة

المجدوعي الخيرية ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية ، بر سابك ، عبدالله السبيعي الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية ، مؤسسة السيف الخيرية ، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية ، مؤسسة الغويري الخيرية ، مؤسسة الماجد الأهلية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية ، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري ، مؤسسة والدة الأميرة حصة بنت مشعل (زهوة) الخيرية

الجهات الصحية
٥٠ مؤسسات

نرعاك ، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها ، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

التوعية الصحية
١ مؤسسة

مؤسسة الجميح الخيرية

التدريب الطبي
٤٠ مؤسسات

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية ، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها

الرعاية النفسية للمرضى
٢٠ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها

مشاريع طبية
٣٠ مؤسسات

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية ، مؤسسة الجميح الخيرية ، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية

الرعاية المنزلية
١٠ مؤسسة

ترعاك

مجال الإعلام والتقنية

المشاريع و الملتقيات التقنية
٤٠ مؤسسة

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة محمد بن عبد الله الجميح الخيرية، مؤسسة عبد الرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية

التحول الرقمي / الملتقيات
١٠ مؤسسة

مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية

برامج إعلامية
١٠ مؤسسة

مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها

صيانة الأجهزة
١٠ مؤسسات

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية

منصة تعليمية
١٠ مؤسسة

مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية

الألعاب
١٠ مؤسسات

عبدالله السبيعي الخيرية

الراديو
١٠ مؤسسة

مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية

برامج وحلقات تلفزيونية
٢٠ مؤسسة

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، عبدالله السبيعي الخيرية

مسلسلات كرتونية
٢٠ مؤسسات

عبدالله السبيعي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها

موقع إلكتروني
١٠ مؤسسة

مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الانسانية أحياها

المجالا الاقتصادي

مساعدات عينية

٢٥ مؤسسة

نرعاك ، بر سابك ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية ، مؤسسة الجاسر الإنسانية ، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالمحسن الرصيص وأبنائه الخيرية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية، مؤسسة الغويري الخيرية

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية ، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة سليمان الضحيان وأولاده الخيرية

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة السيف الخيرية، مؤسسة عسيب للأعمال الإنسانية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية ، مؤسسة والدة الأميرة حصة بنت مشعل (زهوة) الخيرية، مؤسسة الماجد الأهلية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

مساعدات مالية

٢١ مؤسسة

بر سابك، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية ، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة إبراهيم السلطان الخيرية، مؤسسة عبدالمحسن الرصيص وأبنائه الخيرية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية

مؤسسة الغويري الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالله الجميح الخيرية

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة الماجد الأهلية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها، مؤسسة عبدالله ركيب الرمال لوالديه الأهلية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

الأسر المنتجة

٥٠ مؤسسة

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع ، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية ، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

السكن

١٥ مؤسسة

بر سابك ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة إبراهيم العبودي للإسكان الخيري ، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري، مؤسسة عبدالله ركيب الرمال لوالديه الأهلية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

القرض الحسن

٣٠ مؤسسة

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي، مؤسسة السيف الخيرية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية

التأهيل لسوق العمل

١١ مؤسسة

بر سابك ، مؤسسة الجاسر الإنسانية ، مؤسسة الجميح الخيرية ، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

المجدوعي الخيرية ، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

أداء الحج والعمرة

٣٠ مؤسسة

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية،

الأوقاف

١٠ مؤسسة

المجدوعي الخيرية

مجال البحوث والدراسات

الترجمة والمشاريع البحثية
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

إنشاء كرسي بحثي
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبد الرحمن بن صالح الراجحي

دراسات العمل الخيري والشباب
٠٢ مؤسسة

مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

الدراسات الميدانية
٠١ مؤسسة

مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية

تحقيق وطباعة الكتب
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري

الدليل الإجرائي
٠١ مؤسسة

المجدوعي الخيرية

مجال البيئة

محاربة الهدر في الطعام
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

الإغاثة والكوارث

جائحة كورونا
٠٤ مؤسسة

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

مساعدات إغاثية
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، المجدوعي الخيرية

مجال التطوير والتعليم

التدريب والتطوير المهاري
١٤ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية ، مؤسسة سليمان الضحيان وأولاده الخيرية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية، مؤسسة الماجد الأهلية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

التربية
٠٨ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالله الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الإنسانية أحياها

الرحلات والملتقيات العلمية
٠٢ مؤسسة

مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

تعليم وتحفيظ القرآن
١٤ مؤسسة

بر سابك ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالمحسن الرصيص وأبنائه الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية

مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية

مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة والدة الأميرة حصة بنت مشعل (زهوة) الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية،

التعليم / المنح الدراسية
٠٧ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله الجفالي الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية

رعاية وتكريم المتميزين والمبدعين
٠٣ مؤسسة

مؤسسة إبراهيم السلطان الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية

مجال التنمية

دعم الأوقاف
٣٠ مؤسسة

مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

المساجد بناء وصيانة ورعاية
١٧ مؤسسة

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة عبدالمحسن الرصيص وأبنائه الخيرية، مؤسسة الشيخ علي بن عبدالله ، الجفالي الخيرية، مؤسسة الغويري الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع ، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز بن عبدالله الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة السيف الخيرية ، مؤسسة عسيب للأعمال الإنسانية ، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة والدة الأميرة حصة بنت مشعل (زهوة) الخيرية ، مؤسسة الماجد الأهلية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري،مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

دعم الشباب والشابات
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية ، مؤسسة الجميح الخيرية

دعم الإسكان
٠١ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

الطرق
٠٢ مؤسسة

مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري

تأسيس جمعيات وبناء مقرات
٠٢ مؤسسة

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع ، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

محطات تحلية المياه وبناء الخزانات
٠٢ مؤسسة

مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

تنمية المناطق وصيانة المباني العامة
٠١ مؤسسة

مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية

حفر آبار وسقيا وتمديدات
٠٣ مؤسسة

مؤسسة الجميح الخيرية ، مؤسسة الغويري الخيرية ، مؤسسة الماجد الأهلية

المجال الثقافي

الجوائز والمسابقات الثقافية
٠٦ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

الكتب والمكتبات والمجلات
٠٦ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

أنشطة ثقافية
٠٢ مؤسسة

بر سابك، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

الموسوعات العلمية
٠٢ مؤسسة

مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية ، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية

المجال الدعوي

أنشطة دعوية
١١ مؤسسة

بر سابك ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية ، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة والدة الأميرة حصة بنت مشعل (زهوة) الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري ، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

معدات / مواد / مواقع دعوية
٠٣ مؤسسة

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

رحلات العمرة
٠١ مؤسسة

مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

معارض متنقلة
٠١ مؤسسة

مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيرية

مجال خدمة المجتمع

خدمات السجناء وأسرهم
٠٦ مؤسسة

بر سابك، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية

رعاية الأيتام
١٠ مؤسسة

بر سابك، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة الغويري الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، المجدوعي الخيرية، مؤسسة هيلة البراهيم العبودي الخيري، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

برامج الفتيات
٠٣ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية، مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية

رعاية الأسر
٠٥ مؤسسة

بر سابك، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الانسانية أحياها.

خدمات الموتى
٠٣ مؤسسة

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، بر سابك، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع

رعاية كبار السن
٠٢ مؤسسة

مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع ، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

خدمة ذوي الإعاقة
٠٨ مؤسسة

بر سابك ، إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية

مجال دعم المنظمات الخيرية

التخطيط والتطوير الإداري
٠٧ مؤسسة

مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، المجدوعي الخيرية.

تأسيس الجمعيات
٠٨ مؤسسة

مؤسسة الجاسر الإنسانية، مؤسسة الجميح الخيرية ، مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة عبداللطيف العيسى الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية

دعم مصاريف تشغيلية
٠٣ مؤسسة

إبراهيم العنقري وذريته الخيرية، مؤسسة عبدالله الراجحي الخيرية ، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية

دعم التطوع والمتطوعين
٠٥ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية، مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع ، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية، مؤسسة عبدالعزيز بن طلال وسرى بنت سعود للتنمية الانسانية أحياها، مؤسسة عبدالمنعم الراشد الإنسانية

دعم الاستدامة المالية
١٠ مؤسسة

عبدالله السبيعي الخيرية ، مؤسسة الجميح الخيرية، مؤسسة حمد الحصيني وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن أحمد بالحمر وعائلته الخيرية، مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية ، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، مؤسسة عبدالعزيز ومحمد العجيمي وعائلتهما الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالعزيز الحبيب الخيرية، مؤسسة محمد بن عبدالله الجميح الخيرية.

التوصيات

بعد استعراض النتائج التفصيلية والعامة، تقترح الدراسة التوصيات التي ترى أنه في حال الأخذ بها سوف تتحقق الأهداف التي قامت من أجلها الدراسة، ومن أهمها ما يأتي:

١/ التوصيات المستخلصة من الدراسات السابقة:

مجالات العمل التنموي

١. الاهتمام بالمجالات التي تحتاج الى تركيز في الجهود وهي مجالات: الثقافة، والشباب، والطفل، والإعلام، والتقنية، والبيئة، والتطوع. ثم إعادة النظر في استراتيجية تفعيلها في ضوء التوجهات التنموية الحديثة للمملكة ورؤية ٢٠٣٠

الموارد البشرية

١. استقطاب الكوادر الجيدة في الجهات المانحة والعناية بتأهيلهم ورفع كفاءتهم باستمرار.

٢. تأهيل وتدريب وتحفيز الكوادر العاملة بقطاعات العمل التنموي والاجتماعي من خلال برامج تقدمها الجامعات بالتعاون مع المانحين.

التكنولوجيا والبيانات وتقنية المعلومات

١. إنشاء منصة إلكترونية تجمع بيانات ومعلومات الجهات المانحة وتتاح لأن يستفاد منها في المنح لجميع الجهات.

٢. الاستفادة من الإحصائيات الشاملة والمحدثة، حول جميع تفاصيل مؤسسات ومجالات ومشاريع القطاع الخيري؛ من أجل الوقوف على فجوات التغطية في مجال المنح التنموي.

٣. بناء قدرات المانحين والمؤسسات غير الربحية في مجال إدارة وتخزين ومعالجة واستثمار وتداول البيانات لدعم اتخاذ قرارات المنح وفق آليات دقيقة ومحددة.

الاستفادة من الخبرات العالمية

١. الاستفادة من الخبرات العالمية في نقل وتوطين تجارب عالمية مميزة في مجال المنح التنموي.

٢. التواصل مع الهيئات التنموية العالمية لإنشاء تجارب رائدة بالمملكة العربية السعودية بمجال المنح التنموي وإدارة المنح التنموية.

٣. ترجمة البرامج العالمية المختصة وعقد الشراكات الواسعة، والاشتراك في روابط اتحادات المانحين العالمية، لما لذلك من دور كبير في بناء قدرات المؤسسات الأهلية المانحة.

الجوانب النظامية والإجرائية والتطويرية

١. تحقيق المتطلبات النظامية الرسمية لضمان استمرارية العمل في تقديم المنح التنموي وتجنب تعثره أو توقفه.

٢. بناء الشراكات التكاملية بين الجهات المانحة من جهة والجامعات والمؤسسات غير الربحية من جهة أخرى بغرض تطوير العمل المجتمعي والتنموي، وزيادة الدعم الموجه للجامعات الناشئة في تخصصات العمل المجتمعي.

٣. عمل خطة شاملة بالاشتراك مع ممثلي الجهات المانحة؛ لمراجعة جميع مجالات المنح التنموي وأنشطتها ومشاريعها.

٤. مراجعة وتفعيل منظومة المنح الإجرائية من المعايير، والشروط، والسياسات، والإجراءات، وأساليب المنح التنموي، واعتماد منظومة شاملة وموحدة يمكن الاعتماد عليها مستقبلًا بما يواكب التوجه التنموي الجاري في البلد.

٢/ توصيات متعلقة بدعم البرامج التنموية

توصي الدراسة بالاهتمام بدعم البرامج التي أظهرتها الدراسة بمستوى ضعيف وضعيف جدا، ، وذلك من خلال إعادة النظر في تقييم البرامج وفق سياسات المنح للمؤسسات المانحة، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومراعاة تحقيق منفعة أكبر وشمولية أكثر ، من حيث فئات المستفيدين والنطاق الجغرافي، ومن اهم تلك البرامج :

البرامج الاجتماعية والإغاثية

القرض الحسن، حفر آبار وسقيا وتمديدات المياه، خدمات الموتى ، خدمات الطرق، المساعدات الإغاثية ، رعاية كبار السن، تفقد أحوال المدينين ، الأضاحي ، محاربة الهدر في الطعام، دعم مشروعات الإسكان.

برامج الدعوة والتوعية الدينية

رحلات الحج والعمرة ، حج البدل ، الرحلات العلمية ، الملتقيات العلمية ، توفير المعدات الدعوية، توفير المواد الدعوية

البرامج الطبية والرعاية الصحية

التدريب الطبي، المشاريع الطبية، الرعاية النفسية للمرضى، الرعاية المنزلية، التوعية الصحية.

برامج تطوير التعليم والترجمة والتأليف

البرامج التي تخدم التعليم، المنح الدراسية، رعاية وتكريم المتميزين والمبدعين، الترجمة، تحقيق وطباعة الكتب، الموسوعات العلمية.

الدراسات والبحث العلمي

إنشاء كراسي بحثية، دراسات العمل الخيري، الدراسات الميدانية، دراسات الشباب، مشاريع بحثية متنوعة.

برامج التقنية والإعلام

المشاريع التقنية، الملتقيات التقنية، برامج التحول الرقمي، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، البرامج الإعلامية المتنوعة، الحلقات التلفزيونية، مسلسلات كرتونية، المنصات التعليمية، المواقع الإلكترونية.

التأسيس والتشغيل والتطوير

تأسيس جمعيات وبناء المقرات، دعم مصاريف تشغيلية، اللوائح والأدلة الإجرائية، التدريب والتأهيل، دعم أوقاف الجمعيات، صيانة الأجهزة،

البرامج الثقافية والتوعوية

الأنشطة الثقافية، برامج خاصة بالشباب والفتيات، الملتقيات العامة، المعارض المتنقلة

المراجع

١. تقرير مفصل بعدد ٣٢٦ من الجهات المانحة – إعداد مركز مداد الدولي لتطوير العمل الخيري

٢. مصفوفة تصنيف الجهات المانحة من حيث المجالات والبرامج والأهداف - إعداد مركز مداد الدولي لتطوير العمل الخيري

٣. نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية١٤٣٧

٤. اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٢٠٢٣

٥. اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ١٤٣٧ -٢٠١٦

٦. التصنيف المحدث للجمعيات والمؤسسات الأهلية ٢٠٢٣

٧. لائحة مجلس المؤسسات الأهلية٢٠٢٢

٨. تصنيف الجمعيات والمؤسسات بحسب جهات الإشراف -المركز الوطني - إعداد مركز مداد الدولي لتطوير العمل الخيري

٩. مجلس المؤسسات الأهلية، اتجاهات المنح للمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة، في المملكة العربية السعودية - دراسة وصفية ميدانية غير منشورة، تنفيذ المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) ، بالشراكة مع المجلس وأوقاف علي بن عبد العزيز الضويان، وعبد العزيز بن عبد الله الجميح الخيرية، في عام ٢٠٢٢.

١٠. مجلس المؤسسات الأهلية، دراسة منظمة المنح منظومة المنح بالمؤسسات الأهلية والأوقاف المانحة بالمملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية غير منشورة، تنفيذ المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، ٢٠٢٣.

١١. مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ، دور الأوقاف في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية حول مساهمة الأوقاف في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، سبتمبر ٢٠٢١.

١٢. المركز الدولي للأبحاث والدراسات، المنح الخيري في المملكة العربية السعودية من الأبحاث والدراسات المنشورة- الاحتياجات والاستراتيجيات والأساليب ، دراسة مكتبية نفذت بالتعاون مع المسارات الرائدة ، ومؤسسة عبد العزيز بن عبد الله الجميح (٢٠١٨).

١٣. مؤسسة الملك خالد الخيرية، تقرير آفاق القطاع غير الربحي، تقرير دوري يصدر عن المؤسسة كل سنتين ، نسخة عام ٢٠٢٣

١٤. مؤسسة الملك خالد الخيرية، تقرير آفاق القطاع غير الربحي (قطاع ينمو بثقة) (ابان أزمة كورونا) ، تقرير دوري يصدر عن المؤسسة كل سنتين ، نسخة عام ٢٠٢١

١٥. مؤسسة الملك خالد الخيرية ، تقرير أفاق القطاع غير الربحي ، تقرير دوري يصدر عن المؤسسة كل سنتين ، نسخة عام ٢٠١٨

١٦. مؤسسة الملك خالد الخيرية : تقرير دراسة المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية - حقائق وإحصاءات ، نفذته المؤسسة بالشراكة مع مركز جريهارت التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة ٢٠١٦ .

١٧. جامعة حائل ، تقرير بخلاصة التوصيات النهائية لملتقى المنح التنموي (مانح) الذي عقد برعاية الجامعة في ١٧-١٨ ديسمبر٢٠١٩ .

١٨. عبد الله الرخيص ، ملخص تقرير جامعة كامبرج عن العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي ، ترجمة وتلخيص الكاتب وهو عضو مجلس التنمية الاجتماعية الدولية بجامعة هارفارد ، أكتوبر٢٠٢٢.

الدراسات والتقارير غير المتوافقة مع نطاق الدراسة

١. مؤسسة الملك خالد الخيرية، تقرير آفاق القطاع غير الربحي (قطاع ينمو بثقة) (ابان أزمة كورونا) ، تقرير دوري يصدر عن المؤسسة كل سنتين ، نسخة عام ٢٠٢١

٢. مؤسسة الملك خالد الخيرية ، تقرير أفاق القطاع غير الربحي ، تقرير دوري يصدر عن المؤسسة كل سنتين ، نسخة عام ٢٠١٨

٣. المركز الدولي للأبحاث والدراسات، التوجهات المستقبلية للمنح والعمل الخيري السعودي

٤. على الفوزان ، إدارة المنح والأوقاف ، حقيبة مدرب مختصرة ٢٠١٩

٥. علي بن محمد الشهري ،تقرير احتياجات المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية ٢٠١٦ ، تقرير مختصر

٦. عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح ،جهود المؤسسات المانحة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية ماجستير ، جامعة الأمام محمد بن سعود(٢٠١١)

٧. اروى بنت إبراهيم السماعيل، مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود (٢٠١٤)